



وزارة الصناعة والتجارة والتموين

السياسة الصناعية

2021 - 2017

إعداد مديرية التنمية الصناعية – قسم السياسات الصناعية

نسخة: [2017/08/14]

البيانات محدثة لغاية كانون أول 2016

2	مقدمة
3	تطورات القطاع الصناعي وأهم مؤشراتته
5	تحديات القطاع الصناعي
6	الرؤيا
7	المبادئ العامة للسياسة الصناعية
7	المحاور والأهداف الرئيسية للسياسة الصناعية
19	آليات التنفيذ للأهداف والاستراتيجيات المدرجة ضمن السياسة التجارية 2017-2021
63	ملحق رقم (1) مقارنة بين السياسة الصناعية في الأردن مع بعض الدول الأخرى

مقدمة

يعد القطاع الصناعي واحداً من أهم القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي لدى المملكة. حيث ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 18% في أواخر الثمانينات لتصل إلى حوالي 24% بحلول العام 2016. كما يساهم القطاع الصناعي في توظيف حوالي (15%) من إجمالي قوة العمل الأردنية، وشكلت مساهمة المرأة في العمل في هذا القطاع حوالي (17%). ويساهم القطاع الصناعي في تغطية جزء من عجز الميزان التجاري من خلال صادراته التي تشكل حوالي (85%) من إجمالي الصادرات الوطنية وأهمها الفوسفات والبوتاس والاسمدة والأدوية والملابس والورق والكترون والمصنوعات البلاستيكية ويتميز القطاع بوجود مواد خام بكميات كبيرة مثل الفوسفات والبوتاس والسليكا، وخدمات البنية التحتية واللوجستية الداعمة للاستثمار التي توفرها المدن الصناعية القائمة في مختلف محافظات المملكة. في حين يواجه قطاع الصناعة عدداً من التحديات تتمثل بالنقص في العمالة الأردنية المدربة وإحجام العمالة المحلية عن العمل في القطاع الصناعي، وصعوبة الحصول على التمويل، والأوضاع الأمنية في المناطق المجاورة مما أدى إلى إغلاق الحدود مع العراق وسوريا إضافة إلى أن بعض التشريعات لها آثار سلبية على الاستثمار والصناعة.

ونظراً لأهمية قطاع الصناعة في الاقتصاد الأردني والتحديات التي تواجهه القطاع، كان من الضروري وضع وتنفيذ سياسة صناعية وطنية بهدف تعزيز تنافسية القطاع وزيادة مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية وتمكينه من زيادة صادراته إلى الأسواق التقليدية وغير التقليدية. قامت وزارة الصناعة والتجارة والتموين وبالتعاون مع الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص بإعداد السياسة الصناعية الوطنية للأعوام (2010-2014)، ونظراً لانتهاج السياسة الصناعية الوطنية (2010-2014) تم تحديث وثيقة السياسة الصناعية للأعوام الخمس القادمة (2017-2021) وتم تحديد المحاور الرئيسية للسياسة حيث تم الاتفاق مع أعضاء لجنة تحديث وثيقة السياسة الصناعية بإضافة محور يتعلق بالتعليم والتدريب والتشغيل ومحور آخر يتعلق بالطاقة والنقل ومحور لتمكين المرأة وآخر للتشريعات والقوانين لأهمية هذه المحاور في القطاع الصناعي والإبقاء على المحاور الأخرى والتي تشمل محور تطوير المنتجات الأردنية والابداع والابتكار، محور تشجيع الاستثمار، محور المواصفات والمقاييس، محور البيئة.

وشكلت رؤية الأردن 2025 مرجعاً مهماً عند بلورة السياسة الصناعية، كما تم الاستفادة من تجارب عدد من الدول (تركيا، مصر، تونس، الإمارات) في السياسة الصناعية ومقارنتها بالسياسة الصناعية في الأردن من حيث أهم البنود غير الواردة في السياسة

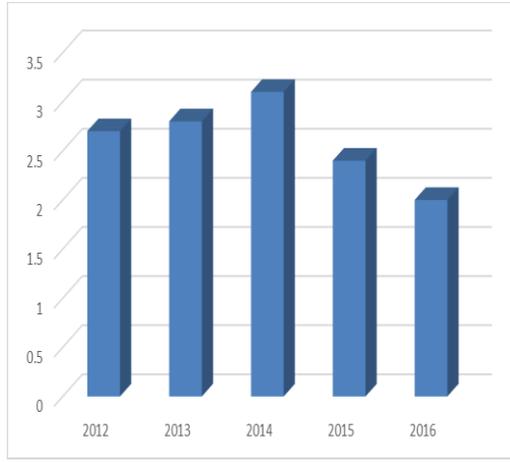
الصناعية في الأردن وأهم النقاط المشتركة بين الأردن وهذه الدول. (مرفق تجارب بعض الدول في السياسة الصناعية ومصنوفة المقارنة بين هذه الدول والأردن).

تطورات القطاع الصناعي وأهم مؤشراتته:

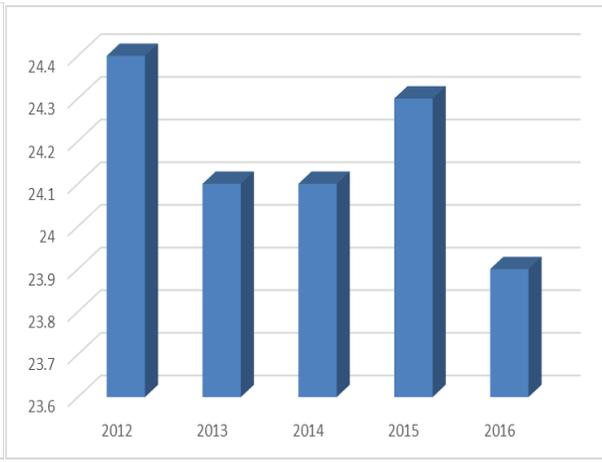
المؤشر	عام 2012	عام 2013	عام 2014	عام 2015	عام 2016
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الاساس الثابتة%	2.7	2.8	3.1	2.4	2
مساهمة في القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ويشمل (الصناعات التحويلية، الصناعات الاستخراجية، الكهرباء والمياه) (%)	24.4	24.1	24.1	24.3	23.9
القيمة المضافة للقطاع الصناعي بالأسعار الجارية (بالمليون دينار)	4,356.9	4,638.3	4,931.3	5,113.1	5,045.7
معدل النمو في القطاع الصناعي	0.5	0.9	3.3	2.1	0.1-
قيمة الصادرات الوطنية (بالمليون دينار)	4,750	4,805	5,163	4,795	4,369
قيمة الصادرات الصناعية (بالمليون دينار)	3,963	3,912	4,197	3,875	3,632
نسبة مساهمة الصادرات الصناعية في مجمل الصادرات (%)	46	45	45	45	45
الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي (2010=100)	108.8	107.6	108.1	100	97.9
معدل التغير في كميات الإنتاج الصناعي (%)	4.3	-1.1	.4	-7.5	-2.1
عدد الشركات الصناعية المسجلة لدى دائرة مراقبة الشركات التي سجلت سنوياً	2,172	2,263	2,179	1,891	2,455
رؤوس أموال الشركات الصناعية المسجلة (بالمليون دينار)	60	163	58	49	42
رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة (بالمليون دينار)	2,588.7	2,813.7	2,727.3	2,316.0	2,491.8

وفيما يلي رسم توضيحي يبين أهم المؤشرات المدرجة أعلاه:

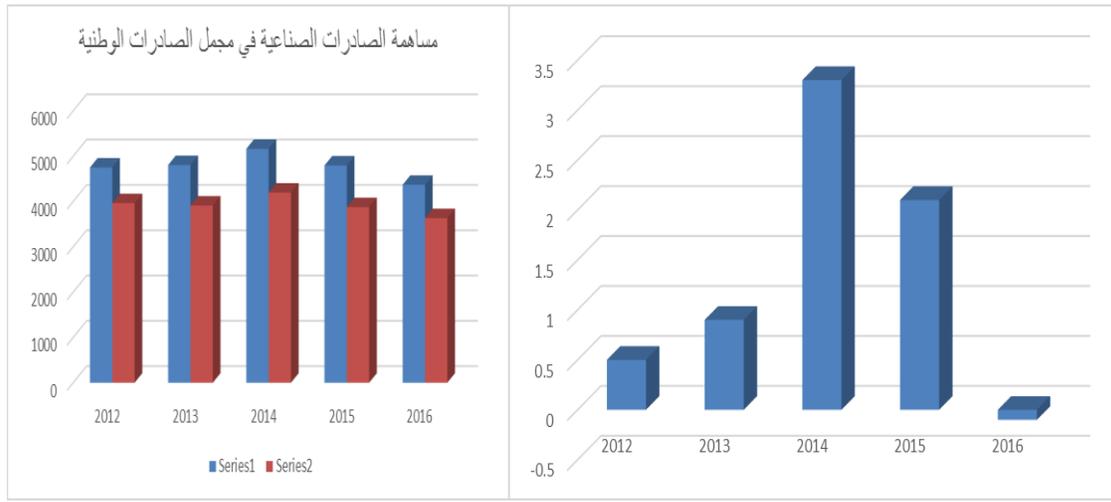
مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي :



الناتج المحلي الإجمالي:



مساهمة الصادرات الصناعية في مجمل الصادرات الوطنية : معدل النمو في القطاع الصناعي :



تحديات القطاع الصناعي:

- الاضطرابات الإقليمية:

شهد العام 2015 تطورات هامة أثرت بشكل كبير على تنافسية الصناعة الوطنية كان أهمها إغلاق الحدود مع كل من سوريا والعراق والتي أدت إلى انخفاض الصادرات إلى كل من العراق وسوريا خلال العام 2015 حوالي 40% وزيادة كلف التصدير والاستيراد نتيجة ارتفاع كلف النقل مما أدى إلى ارتفاع كلف المواد المستوردة وانخفاض تنافسية الصناعات الأردنية في الأسواق العالمية وأهمها الاسواق اللبنانية والتركية والأوروبية. إلى جانب عدم قدرة الصناعيين والتجار من التزم بالعقود والاتفاقيات مما يهدد ديمومة سير العمل والاحتفاظ بالعمالة، وسيؤدي الى انخفاض احتياطات العملات الصعبة اذ يشكل التصدير أكبر ايراد للعملات الصعبة.

• ارتفاع كلف الإنتاج:

يعد قطاع الطاقة من أهم القطاعات التي تأثرت سلبا من تبعات الاضطرابات في دول الجوار، حيث بدأت أزمة قطاع الطاقة عند الدخول في منحنى التراجع في توريد الغاز من مصر الذي كان يستخدم في انتاج حوالي 80% من الكهرباء المولدة في المملكة، وما تبعه من التحول إلى النفط كمولد للكهرباء بديلا للغاز المصري، الامر الذي ساهم بشكل مباشر، إلى جانب ارتفاع اسعار النفط عالميا خلال الفترة 2008- النصف الأول من العام 2014، في ارتفاع كلف الانتاج اضافة الى ارتفاع كلف النقل مما سيؤدي الى ارتفاع كلف المستوردات الذي سينعكس سلبا على كلف الانتاج للقطاع الصناعي ويشكل تحديا أمام صادراته حيث كان من الممكن استخدام الفروقات السعرية في تحسين المنتج. إلا أن هذه الأزمة كانت سببا في تحفيز الحكومة للمضي في استراتيجية لتنويع مصادر الطاقة وأهم ذلك انجاز منظومة موائى الغاز في العقبة التي تتيح استيراد الغاز من اي مصدر في العالم وبأسعار أفضل والسماح باستخدام الغاز الطبيعي في المصانع بناءً على الاتفاقية التي تم توقيعها مع شركة فجر كذلك تشجيع استخدام الطاقة البديلة واعطاء حوافز لذلك.

وتشكل فاتورة الطاقة حوالي 27% من إجمالي المستوردات مما يعني أن الطاقة والمشتقات النفطية تساهم بشكل كبير في رفع كلف الإنتاج خاصة إذا ما علمنا أن 97% من الطاقة المستهلكة في الأردن مستوردة من الخارج حيث أن القطاع الصناعي يعتبر ثاني اكبر مستهلك للطاقة الكهربائية في المملكة ويأتي بعد القطاع المنزلي من حيث الاستهلاك الكلي للطاقة الكهربائية، ولا بد من الإشارة هنا أن ارتفاع أسعار الطاقة يساهم بشكل واضح في رفع أسعار المنتجات الأردنية مما يقلل من القدرة التنافسية في السوق المحلي والخارجي هذا بالإضافة إلى أن ارتفاع الأسعار له اثر سلبي أيضا على جذب الاستثمارات الخارجية.

• ضعف القدرة التنافسية:

يعاني القطاع الصناعي من ضعف القدرة التنافسية لعدة أسباب أهمها:

- ارتفاع كلف الإنتاج وشح الموارد الطبيعية وبالأخص المياه والطاقة والمواد الأولية مما يؤثر سلباً وبشكل مباشر على تنافسية المنتج الأردني أولاً وعلى قدرة الأردن على جذب الاستثمارات الصناعية.
- نقص العمالة الأردنية المدربة والكفوة يعد من أهم تحديات القطاع الصناعي وضعف تنافسيته.
- صعوبة الوصول الى التمويل.
- ارتفاع الضرائب والرسوم على القطاع الصناعي.

الرؤيا:

خلق قطاع صناعي منافس في السوقين المحلي والأجنبي يتمتع بمعدلات نمو عالية مما ينعكس إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي ومعدل دخل الفرد والصادرات والعجز في الميزان التجاري وتخفيض نسبة البطالة.

المبادئ العامة للسياسة الصناعية:

تتمثل المبادئ العامة للسياسة الصناعية الوطنية في تعظيم مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية والتركيز على توفير بيئة جاذبة للاستثمارات وتقديم الدعم والحوافز التي تخدم القطاعات الصناعية بشكل عام والتركيز على الصناعات التصديرية

وشمول القطاعات المساندة للقطاع الصناعي وتطوير آلية حديثة للشراكة بين القطاعين العام والخاص. وقد تبنت السياسة الصناعية الأهداف الرئيسية التالية:

- 1- تنمية قطاع الصناعة.
 - 2- زيادة حجم الصادرات.
 - 3- زيادة فرص العمل الأردنية المتاحة في القطاع الصناعي.
- زيادة حجم الاستثمار الكلي/ الصناعي.

المحاور والأهداف الرئيسية ضمن السياسة الصناعية 2017-2021

ترتكز السياسة الصناعية على ثمانية محاور رئيسية تتمثل بما يلي:

المحور الأول: تطوير المنتجات الصناعية الأردنية والإبداع والابتكار

المحور الثاني: تشجيع الاستثمار

المحور الثالث: المواصفات والمقاييس

المحور الرابع: البيئة

المحور الخامس: التعليم والتدريب والتشغيل

المحور السادس: تمكين المرأة

المحور السابع: الطاقة والنقل

المحور الثامن: السياسات والتشريعات والإجراءات الحكومية

وقد تم وضع عدة أهداف لكل محور من المحاور أعلاه إضافة لآليات تحقيق كل هدف منها .

ولمتابعة التنفيذ العملي للسياسة الصناعية، فقد تم وضع الأطر الزمنية المناسبة لكل منها (وهي مبينة بالتفصيل في الجدول

الخاص بآليات التنفيذ (صفحة رقم 18)

المحور الأول: تطوير المنتجات الصناعية الأردنية والإبداع والابتكار

الهدف الأول: تعزيز المكون التكنولوجي وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الصناعية.

1. توفير الدعم المالي والفني للشركات لزيادة قدرتها على انتهاز الابتكار في عملياتها واعتماد التكنولوجيا وتطويرها وذلك لزيادة تنافسيتها في السوق المحلي والعالمي، ومن خلال:
 - إنشاء صندوق لدعم تمويل التنمية الصناعية والتنافسية حيث يقوم هذا الصندوق بتمويل تطوير المشاريع الصناعية وتحديثها ضمن نسب معينة تتحملها الحكومة والصناعي المستفيد من الصندوق.
 - تشكيل فريق للإبداع والابتكار في المنتجات الصناعية بالتعاون مع الجهات المعنية وغرف الصناعة.
 - رصد وتحديد الإمكانيات المتاحة من البرامج المعنية بالابتكار والإبداع ونشر شروط الاستفادة منها عبر قنوات الجامعات وكليات الهندسة والمعاهد الفنية وغرف الصناعة وغرف التجارة والعمل على تبسيط الإجراءات الإدارية، ووضع آليات ربط تلك الإمكانيات مع حاضنات الأعمال والجمعيات التعاونية الإنتاجية الـ NGOs.
 - توحيد التعاريف الخاصة بتصنيف المنتجات الصناعية الأساسية بما يتوافق مع المعايير الدولية وإيجاد نظام مراقبه ومتابعة لها في جميع المؤسسات المعنية وذلك لتعزيز دقة وتجانس البيانات.
2. إعداد وتنظيم ومراجعة عدد من الدراسات القطاعية الفرعية من خلال المرصد الصناعي. حيث تهدف الدراسات القطاعية الفرعية إلى تقديم تحليل استراتيجي وتصيلي للوضع العالمي للمنتج وكذلك تقييم واقعي للأداء المحلي للصناعة Strategic Positioning (وضع المنتج في الأردن ومقارنته في الدول الأخرى من الناحية الفنية والتكنولوجية، التسويقية، القيمة المضافة، وكذلك بالنسبة لوضع القطاع ووضع المنشآت الصناعية الأردنية بالنسبة للسوق المحلي ودول الجوار والأسواق العالمية)
3. تعزيز دور البحث العلمي التطبيقي لخدمة الصناعة المحلية وذلك من خلال:
 - إجراء مسح للمهارات الإدارية والعمالة الوطنية في القطاعات الصناعية وتحديد أوجه القصور والاحتياجات السنوية الإدارية والفنية الجديدة في جميع التخصصات وإدارات الإنتاج. (يتم البدء بثلاثة قطاعات كبدائية تجريبية (المنسوجات والمواد الغذائية والصناعات الهندسية). على أن يتم تكرار نفس الإجراء للتعرف على احتياجات القطاعات الصناعية الأخرى
 - إعداد مسح سنوي لمستويات المهارات الوطنية في الصناعات التحويلية (لكل قطاع فرعي أو صناعة على حدة) لتحديد المهارات المتواجدة والمفقودة، وتحديد الفجوة. ويغطي المسح المجالات التالية: (العملية الإنتاجية-

مستوى المهارة، مستوى الإشراف-المهارات الفنية والإدارية. الخ، الفنيين /المهندسين - مختلف مراحل العملية الإنتاجية، الإدارة العليا-الوسطى وتشمل التسويق والتمويل والموارد البشرية والمشتريات).

4. تقديم الدعم الفني والمالي لخدمات الاعمال للمشاريع المحتضنة والشركات المبتدئة. وذلك من خلال:

➤ تمويل وإقامة دورات تدريبية متخصصة (فنية إدارة أعمال، تسويق، نقل...الخ) للخريجين الجدد ودعم عمليات المواءمة والتشاركية في بعض الخدمات الاستشارية (لفترة معينة) بين الخريجين الجدد وبعض الشركات الصناعية الرائدة.

➤ تعظيم الاستفادة من مراكز الإبداع وتخصيص الدعم الفني في الحاضنات والشركات المبتدئة (ولمدة زمنية محدودة) للبدء في عمليات الدراسات الاولية والتصاميم لإقامة مشاريع وعمليات تصنيعية تحويلية ريادية على موارد طبيعية أو مدخلات محلية وتصنيع منتجات جديدة ابتكارية ذات قيمة مضافة عالية. وتعميم هذا الدعم الفني على الشركات المتوسطة والصغيرة الكائنة في حال قيامها بإنشاء منتجات جديدة ذو قيمة مضافة عالية ومعتمدة على تكنولوجيات حديثة متطورة.

➤ إنشاء صندوق للمشاريع الريادية والإبداعية يكون مقره لدى مؤسسة ضمان القروض.

الهدف الثاني: تحديث المنتجات الاردنية من خلال خدمات تصميم ومراقبة الجودة.

1. انشاء مراكز فنية متخصصة بالتعاون مع القطاع الخاص في مجالات التعبئة والتغليف والتصميم وغيرها لتقوم بتقديم الخدمات الفنية المتخصصة، حيث تم إنشاء مركز فني للتعبئة والتغليف بالتعاون مع غرفة صناعة الأردن والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، وتم أيضاً تأسيس فرع لمركز تصميم الألبسة وخدمات التدريب في محافظة إربد.

الهدف الثالث: تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من النمو من خلال:

1. تقديم الدعم الفني والمالي للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات المبتدئة وتوفير برامج الدعم والتمويل وآليات التمويل الميسرة مثل برنامج تسريع النمو بالتعاون مع بنك الاستثمار الأوروبي بهدف تعزيز تنافسية هذه الشركات وزيادة القيمة المضافة لها وذلك في مجالات التصميم وتطوير الأنظمة وتطوير المنتجات والتدريب والإدارة والتسويق والمعلومات ، وتشجيع إقامة دراسات المقارنة لبعض القطاعات الصناعية مع مثيلاتها في الدول المتقدمة مما يلبي احتياجات الأسواق الدولية والمساعدة في تسهيل عملية تجديد واقتناء التكنولوجيا الحديثة والمختبرات المتخصصة لتحسين وضمان الجودة.

الهدف الرابع: توفير برامج التمويل لدعم تطوير المشاريع الصناعية من خلال:

1. إعادة إحياء بنك الإنماء الصناعي أو إنشاء مؤسسة تنموية (بنك تمويل تنموي) والذي بدوره يقوم بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والريادية ودعمها ومساعدتها على التطور والنمو ومن ثم سيتم التمويل من خلال البنوك التجارية.

2. - توحيد الجهود المبذولة لمؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والإبداعية ورفع مستوى التنسيق منعاً للهدر والازدواجية من خلال المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية.

3. ضمان القروض لتسهيل عملية تحديث المشاريع الصناعية وذلك من خلال:

➤ تيسير تمويل المشاريع الصناعية وتوسيع نطاق التسهيلات المالية وتويع ادواتها (تويع الأدوات المالية لاستيعاب احتياجات الشركات المختلفة) مما يشجع على مزيد من الاستثمارات من قبل الأردنيين، وإدراج العمل على تسهيل التأجير التمويلي Leasing على وجه الخصوص كونه الأكثر توافقاً مع الاحتياجات الحالية للمنشآت صغيرة الحجم التي تمثل الغالبية العظمى من المنشآت، وتدريب الصناعيين وتقديم خدمات المساعدة الفنية للشركات الناشئة

4. تمويل وائتمان الصادرات لخدمة المصدرين وتوسيع قاعدة ضمان الصادرات الوطنية وذلك من خلال:

➤ توفير خطوط ائتمان خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال البنوك العاملة في المملكة، وتعظيم استفادة الصناعيين (عن طريق إقامة دورات تدريبية وحملات توعية لتنظيم الطلبات) من القروض الميسرة المتوفرة من البنك الدولي وغيره من المؤسسات التمويلية. وكذلك تدريب الصناعيين والمستثمرين على دراسة وتحليل المخاطر المغطاة (مخاطر المشتري ومخاطر القطر المستورد أو البائع) وسلامة التمويل وتحليل حدود عمليات التغطية، لاسيما في الآونة الحاضرة في المنطقة الشرق أوسطية.

5. ادارة صندوق رأس المال المغامر ورأس المال الأولي ورأس المال التأسيسي من خلال تحديد الشروط والمعايير للاستفادة من صندوق رأس المال المغامر: القيمة المضافة المتوقعة، طبيعة فريق العمل، والتمويل الاولي.

6. زيادة حصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العطاءات الحكومية بنسبة لا تقل عن 20% وذلك من خلال تصميم حملات إعلامية موجهة (زيادة الثقة في المنتجات الأردنية) وتدريب الصناعيين والحرفيين على مجالات دراسات متطلبات السوق والتسويق - وخاصة في مجالات التغليف ومستوى وطريقة النهايات finishing وطرق الترويج والدعاية (advertising) والعرض (صناعة اردنية) ... وحثهم على الاستفادة من تلك الفرص التفضيلية وارشادهم على تحسين ورفع جودة منتجاتهم ومطابقتها مع المواصفات الأردنية والعالمية المعمول بها في مضمار منتجاتهم، والتعريف بالمنتجات الأردنية ومنافستها للمنتجات الاجنبية المتوفرة في الاسواق المحلية . وابداء وتطبيق الصيغة القانونية المناسبة لإلزام وتتبع ومراقبة تطبيق تعليمات مجلس الوزراء لدى مختلف الجهات الحكومية منذ صياغة المسودات الأولية للشروط المرجعية الخاصة بالعطاءات الحكومية فيما يخص مطابقة المواصفات وذلك للوصول تدريجياً الى نسبة الـ 20% المرقبة من تزويد المنتجات الوطنية المرادفة.

7. تعزيز دور صندوق تنمية المحافظات في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة مخصصاته.

الهدف الخامس: تعزيز مبدأ العناقيد الصناعية وتحقيق الترابطات الصناعية.

1. تفعيل برنامج الترابطات الوطنية من خلال دراسة امكانية استبدال المستوردات الخارجية بمدخلات انتاج محلية في الصناعات الأردنية لتعزيز القيمة المضافة على المنتج المحلي على المستويين الكلي والجزئي. ووضع آلية الترابطات الاقتصادية التي تؤثر في القدرة على القضاء على العديد من الاختلالات الهيكلية التي تؤثر على الاقتصاد الأردني (كالعجز التجاري، والبطالة، وانخفاض الإنتاجية، وانخفاض مستويات الدخل، وغيرها).

2. ادخال مبدأ العناقيد الصناعية الى المخططات الاستراتيجية لدى المناطق التنموية والمدن الصناعية والمناطق الحرة. حيث ستعمل التجمعات الصناعية يداً بيد مع شركاء من القطاعين العام والخاص لتقديم العون للمستثمرين، الاردنيين والأجانب على حد سواء، والعمل على توسعة أعمالهم وتهيئة الظروف المواتية لهم بالنجاح.

المحور الثاني: تشجيع الاستثمار

الهدف الأول: تعزيز وتطوير المناخ الاستثماري للمملكة وتطوير التشريعات الناظمة لبيئة الاعمال والاستثمار لتعزيز ثقة المستثمرين.

1. أتمته النافذة الاستثمارية وتقديم خدماتها وفق أفضل الممارسات العالمية وإعادة هندسة أعمال النافذة الاستثمارية وتبسيط إجراءات تسجيل وترخيص المشاريع الاستثمارية وزيادة كفاءة الخدمات المقدمة من قبل النافذة الاستثمارية وربط النافذة مع مكاتب هيئة الاستثمار في المحافظات وربط النافذة الاستثمارية مع السفارات الأردنية في الدول المستهدفة من قبل هيئة الاستثمار للرد على أي استفسارات وكذلك إعداد دليل للتراخيص على المستوى القطاعي.

2. وضع استراتيجية وطنية للاستثمار للسنوات العشر القادمة وتحديد القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية الوطنية وتحديد سبل تعزيز تنافسيتها ووضع خطط العمل التنفيذية ومؤشرات الأداء والقياس لها بحيث تتضمن هذه الاستراتيجية مبادرات قادرة على جذب استثمارات نوعية وكمية وتسهل عملية نمو الاقتصاد بشكل مستدام وقابل للقياس، بحيث تنعكس هذه المبادرات إيجاباً على مستويات المعيشة، وتساهم في خلق الوظائف، وترفع من سوية الحياة وتحقيق الازدهار والنمو على مختلف الأصعدة وسيتم إعداد هذه الاستراتيجية من خلال تشكيل فريق عمل من كافة الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص.

3. تحسين وتطوير المزايا والفرص الاستثمارية المتاحة التي يوفرها الاقتصاد الأردني للمستثمرين وتطوير الخدمات المقدمة للمستثمر ومتابعة المشاريع القائمة وتمكينها وتحفيزها للتوسع وزيادة استثمارها واستكمال إصدار كافة الأنظمة والتعليمات المرتبطة بقانون الاستثمار رقم 30 لعام 2014 ووضع ودعم السياسات والتوجهات اللازمة لتحسين البيئة الاستثمارية ودراسة وتحليل كافة التشريعات والقوانين المؤثرة على الاستثمار في المملكة.

الهدف الثاني: العمل على ترويج الاستثمار بشكل يساهم في استقطاب دول واستثمارات ذات قيمة مضافة عالية ومولدة لفرص عمل للأردنيين الى جانب جذب الاستثمارات عن طريق السفارات الأردنية والمقيمين في الخارج.

1. تنظيم عدد من المهمات التجارية وتبني أفضل المبادرات والوسائل الترويجية لجذب الاستثمارات للدول المستهدفة وتشجيع واستقطاب الاستثمارات وتعزيز ثقة المستثمرين في الأردن كموقع جذاب وتنافسي للاستثمار والتركيز على قطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية ومولدة لفرص العمل، وتحديد القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية الوطنية والقيمة المضافة العالية والمولدة لفرص العمل بما ينسجم مع رؤية الأردن 2025. وإعداد الدراسات الاستطلاعية حول الدول المستهدفة وتحديث الموقع الإلكتروني لهيئة الاستثمار بالإضافة إلى التواصل عن طريق الوسائل الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي وتنظيم وعقد مؤتمرات ولقاءات استثمارية بالمشاركة مع القطاع الخاص لتبادل الفرص الاستثمارية وترويجها وإصدار أدلة خاصة بترويج الاستثمار كالنشرات التعريفية.

الهدف الثالث: استحداث فرص استثمارية وتوزيع هذه الفرص على محافظات المملكة.

1. تطوير خرائط استثمارية لكافة محافظات المملكة وإعداد دراسات جدوى أولية لفرص استثمارية موزعة على المحافظات وذلك من خلال دراسة وتحليل الواقع الاقتصادي للمحافظات وأهم التحديات التنموية التي تتعلق بالبيئة الاستثمارية ودراسة الإمكانيات والمقومات الاقتصادية القائمة والكامنة والمزايا التنافسية لكل محافظة واستخدام عناوين النشاطات الاقتصادية المتكاملة ضمن حلقة المشاريع المتوسطة والصغيرة وتحليل سلاسل القيمة المضافة لكل قطاع واستحداث اهم الفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية والمولدة لفرص العمل.

2. تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في المدن الصناعية والمناطق الحرة والاستفادة من الفرص والمزايا الاستثمارية القائمة فيها وإنشاء وتطوير وإدارة المدن الصناعية التنموية والمناطق الحرة ونشرها لتوسيع مكاسب التنمية وعلى نطاق يشمل كافة المحافظات في المملكة وتطوير البنى التحتية للمدن الصناعية والمناطق الحرة والمناطق التنموية وتحديث وتحسين الخدمات المقدمة داخل المدن الصناعية والمناطق الحرة والمناطق التنموية وتعظيم الفائدة من الحوافز والاعفاءات الممنوحة للمناطق الصناعية والمناطق الحرة والمناطق التنموية حيث تتولى هيئة الاستثمار وبموجب قانون الاستثمار تنظيم الاحكام الخاصة بالمناطق التنموية والمناطق الحرة في المملكة وتطويرها ووضعها في خدمة الاقتصاد الوطني ومراقبة تطبيقها بالإضافة الى اعداد خطة ترويجية لاستقطاب الاستثمارات المدن الصناعية والمناطق الحرة والمناطق

التنموية. وفي هذا السياق ستقوم هيئة الاستثمار/ شركة المدن الصناعية (المطور الرئيسي) خلال الأعوام القادمة بإنشاء مدن صناعية في عدة محافظات (جرش، السلط، مأدبا، الطفيلة، المفرق، الزرقاء).

الهدف الثالث: استحداث فرص استثمارية وتوزيع هذه الفرص على محافظات المملكة.

1. وضع الاهداف والسياسية العامة لتطوير وترويج الصادرات
2. تنظيم عملية إقامة وتنظيم المعارض المحلية والتي تقام من قبل الشركات العاملة في تنظيم المعارض، ومنح الموافقات الخاصة بتنظيمها داخل المملكة وخارجها.
3. تحديد الدول التي من الممكن إنشاء المراكز التجارية ومكاتب التمثيل فيها، لتعزيز استفادة الشركات الأردنية لترويج منتجاتهم في هذه الأسواق.

المحور الثالث: المواصفات والمقاييس

الهدف الأول: رفع جودة المنتجات الأردنية في الاسواق العالمية.

1. دعم البنية التحتية للجودة في دول أغادير لتسهيل التجارة البينية بين الدول الأربعة (الأردن، مصر، تونس، المغرب) وذلك من خلال مواءمة التشريعات والقواعد الفنية والمواصفات القياسية للقطاعات ذات الأولوية (الكوابل، الملابس الجاهزة) ومواءمة إجراءات تقييم المطابقة في البلدان الأربعة لإزالة العوائق الفنية أمام التجارة وتبادل المعلومات الخاصة بالتشريعات والقواعد الفنية وإجراءات تقييم المطابقة بين نقاط الاستعلام الموجودة في البلدان الأربعة.
2. برنامج مواصفات وملصق كفاءة الطاقة: وسيتم تنفيذ البرنامج من خلال تنفيذ دراسة فجوات بين ما يتم تطبيقه حالياً والمطلوب وإعداد خطة عمل لسد الفجوات وتوفير مصادر المعلومات اللازمة لتعديل القواعد الفنية والمواصفات القياسية ووضع آلية لتبليغ الجهات المعنية بدخول القواعد الفنية والمواصفات القياسية التي تم مواءمتها وتحديثها.
3. منح شهادات المنتج الحلال: ويتطلب ذلك تسويق الشهادة من خلال عقد ورش عمل واجتماعات للتعريف بأهميتها وكذلك تقييم المصانع المتقدمة بطلبات بحيث يتم تقييم:

➤ تحقق متطلبات المواصفات الأردنية للأغذية الحلال.

➤ تطبيق متطلبات نظام إدارة سلامة الغذاء (ISO22000).

➤ مطابقة المنتج للمواصفات القياسية الأردنية والتشريعات الغذائية ذات العلاقة.

4. منح علامة الجودة الأردنية: ويتم ذلك من خلال دراسة الطلبات المقدمة من الشركة/ المصنع الراغب بالحصول على علامة جودة لمنتجاته لدراسة إمكانية منح علامة الجودة وتقييم نظام الإدارة في حال عدم توفر شهادة نظام إدارة من هيئة معتمدة والتقييم الفني لمطابقة المنتج للمتطلبات الفنية الخاصة بالمنتج ومتابعة إغلاق حالات عدم المطابقة في

حال وجود مخالفات، وفي حال تم استكمال كافة متطلبات منح الشهادة يتم إصدار قرار بالمنح لمدة ثلاث سنوات يتخللها متابعة لاحقة سنوية. وعليه يتم منح معاملات تفضيلية للشركات الحاصلة على علامة الجودة في العطاءات.

المحور الرابع: البيئة

الهدف الأول: تبني سياسات وممارسات صديقة للبيئة تعزز دخول المنتجات الأردنية للأسواق العالمية

1. توعية القطاع الصناعي بأهمية الممارسات الصناعية الصديقة للبيئة والعمل على استحداث جائزة للتميز في الممارسات الصديقة للبيئة وذلك من خلال تعظيم دعم أنظمة الإدارة البيئية المتكاملة لدى الصناعيين لتوفير بيئة صحية للعاملين في المنشآت الصناعية وللمواطنين بشكل عام، ودعم منظومة التنمية المستدامة وإدراج البعد البيئي في المشاريع الصناعية والتوسع في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال البيئة، وتبني سياسات مالية محفزة وداعمة للمنشآت الصناعية الصديقة للبيئة وزيادة تطبيق العقوبات الموقعة ضد الانتهاكات والممارسات البيئية الخاطئة، ودعم تكامل العمل بالتنسيق بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المختلفة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، والتركيز على الممارسات الصديقة للبيئة واستهداف قطاعات صناعية جديدة، والتصدي للآثار الضارة للتغيرات المناخية بالتنسيق مع الجهات المعنية، ودعم وتطوير اللامركزية في الإدارة البيئية الخاصة والمتعلقة بالمنشآت الصناعية وبناء قدرات الإدارات البيئية في المحافظات، واستحداث برنامج / جائزة / إشارة مطابقة للمواصفات البيئية لدى مختلف القطاعات الصناعية تمهيداً لمنح الصناعيين إشارات المطابقة البيئية وجائزة التميز في الممارسات الصديقة للبيئية، والإنتاج الأخضر، وكذلك تعزيز منهجية الاستهلاك والإنتاج المستدامين.
2. توفير الدعم الفني اللازم للمؤسسات الصناعية الراغبة في تطوير واستخدام التقنيات النظيفة بيئياً وتطوير أنظمة الإدارة البيئية وذلك من خلال دعم مشاريع معالجة النفايات الصناعية والزراعية وتدويرها، ودعم مشاريع معالجة تلوث الهواء وتشجيع المصانع على استخدام وسائل التخفيف من الانبعاثات والغازات الناتجة عن المصانع، ودعم مشاريع معالجة وتدوير المياه الصناعية والمنتجات المنتهية الصلاحية، ودعم مشاريع ترشيد الطاقة، ومشاريع التكييف والتبريد بالطاقة الشمسية، ودعم مشاريع بحثية مشتركة بين الجامعات وكليات الهندسة التطبيقية والصناعيين لاستخدام التقنيات النظيفة والصديقة للبيئة، ودعم مشاريع الصناعات التي تقوم على تدوير المخلفات.

المحور الخامس: التعليم والتدريب والتشغيل

الهدف الأول: تضيق الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني واحتياجات سوق العمل والتكامل مع استراتيجية التعليم واستراتيجية التشغيل الوطنية.

1. موائمة وربط احتياجات سوق العمل مع مخرجات التعليم وذلك من خلال اعداد دراسة حول الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل بهدف دراسة جميع الجوانب التي تسبب عدم التوافق بين مخرجات التعليم والتدريب وحاجة سوق العمل. وذلك من خلال إعداد دراسة لتحديد القطاعات ذات الأولوية في سوق العمل وإعداد المعايير المهنية للمهن ذات الأولوية في سوق العمل وكذلك دراسة الفجوة النوعية والكمية للقطاعات الاقتصادية والصناعية ذات الأولوية في سوق العمل وكذلك دراسة وتحليل سوق العمل فيما يتعلق بعرض العمل من مخرجات التدريب والتعليم والطلب على العمل في القطاع الصناعي. ومن الجدير بالذكر أن وزارة التعليم العالي لديها وثيقة الخطة الاستراتيجية (2015-2018) والتي تتضمن الموائمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات سوق العمل المحلي والإقليمي.

2. زيادة ربط وتطوير وتحديث المناهج الدراسية ومواضيع البحوث التكنولوجية التطبيقية في الجامعات والمدارس الفنية بحيث تتوافق مع متطلبات الصناعيين وذلك خلال لقاءات دورية مع الجهات المعنية، وتنمية الروابط بين المؤسسات العلمية التطبيقية والمهنية الأردنية ونظيراتها في البلدان العربية ، وتعزيز مشاركة الشركات في البرامج الوطنية والدولية الهادفة إلى نشر التكنولوجيا وتشجيع المشاركة في مشروعات البحث والتطوير الدولية وتنمية الروابط والتشاركية العلمية مع الجهات البحثية التطبيقية العربية والعالمية، وإقامة مشاريع بحثية مشتركة تشاركية في تطوير المنتجات في مختلف مكونات سلسلة القيمة.

3. ربط مخرجات التعليم والتدريب المهني مع احتياجات سوق العمل وحصر المجالات المهنية والمهن ذات الأولوية العالية وتطوير البنية التحتية لمؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني بما يتواءم مع سوق العمل والشراكة بين القطاع العام والخاص لتخريج قوة عاملة ماهرة ومدربة وإدماجها في سوق العمل وتشجيع مسابقات الإبداع والابتكار في مؤسسات التعليم وتشجيع المشاركة في المسابقات العالمية في هذا المجال لتطوير المهارات المهنية.

4. تشجيع الشركات الصناعية بتقديم منح دراسية للطلاب في الكليات والجامعات ضمن احتياجاتها من التخصصات الفنية وتدريبهم لديها خلال فترات الدراسة بحيث توفر هذه الشركات فرص عمل لهؤلاء الخريجين بعد تخرجهم نظراً لحاجتها لهم.

الهدف الثاني: تقديم الدعم اللازم في سبيل رفع كفاءة العاملين في القطاع الصناعي بالتنسيق مع الجهات المعنية

1. تطوير خدمات التشغيل والتدريب والإرشاد المهني لزيادة نسب التشغيل وتطوير ونشر الوعي والإرشاد المهني للمهن الأكثر طلباً في سوق العمل ودراسة وتحليل سوق العمل فيما يتعلق بالقطاعات المهنية الواعدة وذلك بالتعاون والتنسيق مع المجتمعات الاقتصادية والمسؤولين على اختلاف مستوياتهم وترخيص الأكاديميات والمراكز التدريبية واعتماد برامجها وفقاً لمعايير ضمان الجودة وتصميم حملات توعية للقبول في بعض الوظائف ذات المهارات المنخفضة في سوق العمل والعمل مع أصحاب العمل والمصانع على تحسين جاذبية تلك المهن وتوفير بيئة عمل لائقة للعاملين في هذه المهن.
2. إنشاء معاهد متخصصة للتدريب المهني والتقني من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعميق التشاركية المهنية بين مركز الاعتماد وضبط الجودة CAQA ومؤسسة المواصفات والمقاييس JESMO مع المراكز الفنية القطاعية المنوي إنشائها، والعمل على دراسة إمكانية تزويد ورش وقاعات تدريب أو معدات ووحدات إنتاجية معدة خصيصاً لعمليات التدريب في مجال أو قطاع جزئي: (الخياطة والألبسة، الصناعات الجلدية والأحذية، التغليف والتعبئة، الصناعات الغذائية... الخ) متقلة ومحملة على شاحنة/ مقطورة تمكثها من الانتقال عبر المحافظات وتقديم كافة خدمات التدريب المهني العملي.

المحور السادس: تمكين المرأة

الهدف الاول: تعزيز دور المرأة في المشاركة في المشاريع الصناعية وتمكينها من إقامة المشاريع الصناعية لها، وذلك من خلال تشكيل لجنة استشارية لهذا الغرض بالتنسيق مع الجهات والجمعيات المعنية، حيث تعنى هذه اللجنة بوضع الخطط التنفيذية ومتابعتها لتحقيق الهدف.

الهدف الثاني: الانضمام الى مبادرة المليون امرأة والواردة من مركز التجارة الدولي (وهي مبادرة تهدف الى زيادة مساهمة المرأة اقتصادياً من خلال جذب مليون امرأة الى سوق الاعمال بحلول العام 2020).

الهدف الثالث: توفير بيئة داعمة للمرأة العاملة.

الهدف الرابع: زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل.

الهدف الخامس: زيادة عدد المشاركات ببرامج التدريب المهني المختلفة

الهدف السادس: تطوير التدريب للإناث في برامج وتخصصات جديدة في مؤسسة التدريب المهني متناسب واحتياجات سوق العمل

المحور السابع الطاقة والنقل

الهدف الأول: تخفيض الكلف التشغيلية على القطاع الصناعي الأردني من خلال ترشيد استخدام الصناعة المحلية للطاقة وتحفيزها لاستخدام أنظمة مصادر الطاقة البديلة.

1. إعداد قاعدة بيانات متكاملة عن الاستهلاك في القطاع الصناعي وذلك من خلال مسح لاستهلاكات الطاقة للمصانع المستهدفة وتحديد الأولويات في اختيار المصانع وكذلك تطوير خطط وإجراءات ترشيد استهلاك الطاقة وتطبيق تقنيات الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة في المصانع.
2. توفير آليات التمويل والدعم اللازمة لتشجيع القطاع الصناعي للاستثمار في تطبيق تقنيات الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة وتحسين كفاءتها في القطاع الصناعي وذلك لتخفيض استهلاك الطاقة في المصانع بنسبة 20% حتى عام 2021.

3. توفير بدائل الطاقة المختلفة وتحفيز الصناعة المحلية لأنظمة مصادر الطاقة البديلة وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة في القطاع الصناعي في مختلف التطبيقات الصناعية.

الهدف الثاني: تقديم الدعم الفني والمالي للشركات الصناعية في مجال ترشيد استخدام الصناعة المحلية للطاقة وتحفيزها لاستخدام أنظمة مصادر الطاقة البديلة.

1. إجراء دراسات تفصيلية فنية للشركات الصناعية لتحليل خطوط الإنتاج والتوصيات لتحقيق الوفورات الممكنة وذلك من خلال دراسات التدقيق الطاقوي وتنفيذ مخرجاته.

2. تسهيل إجراءات الحصول على الموافقات اللازمة لتنفيذ مشاريع إنتاج الطاقة المتجددة وتحديد جهة واحدة لذلك من خلال تشكيل لجنة تضم الجهات المعنية بحيث تعرض الطلبات عليها وتتم دراستها وإصدار القرار بهذا الخصوص.

الهدف الثالث: تطوير البنية التحتية والإجراءات التنظيمية لقطاع النقل بجميع أنماطه التي تخدم الأنشطة الصناعية

1. وتشمل (الطرق، السكك، الجوي، الشحن واللوجستيات) والخادمة للقطاع الصناعي وتتضمن تطوير منظومة النقل البري (التي تخدم القطاع الصناعية)، تطوير منظومة النقل السكك، تطوير النقل الجوي، تطوير منظومة النقل البحري (موانئ العبقة) والشحن واللوجستيات

المحور الثامن: السياسات والتشريعات والاجراءات الحكومية:

الهدف الأول: تطوير التشريعات الاقتصادية الناعمة لبيئة الاعمال والاستثمار والمتعلقة بالقطاع الصناعي وذلك من خلال تشكيل فرق عمل من القطاعين العام والخاص بهدف مراجعة الأنظمة والقوانين والتشريعات المتعلقة بالصناعة وتعديلها بهدف تطوير القطاع الصناعي وبما يتواءم مع المتغيرات والمستجدات في هذا المجال.

الهدف الثاني: تشكيل اللجنة التنفيذية للسياسة الصناعية

برئاسة مشتركة من مدير مديرية التنمية الصناعية ومدير غرفة صناعة الأردن وعضوية الجهات المعنية للإشراف على تنفيذ
المحاور المنبثقة عن السياسة ضمن جدول زمني محدد

الهدف الثالث: انشاء مرصد صناعي في وزارة الصناعة والتجارة والتموين إعداد الدراسات والبيانات اللازمة عن القطاع الصناعي
من خلال استكمال توفير الدعم المالي لإنشاء المرصد الصناعي والبدء بتنفيذ مراحل انشاء المرصد الصناعي وتوفير قاعدة
بيانات صناعية شاملة تتغذى من خلال الربط الإلكتروني من قواعد البيانات

**آليات التنفيذ للأهداف والاستراتيجيات المدرجة ضمن السياسة
الصناعية 2017-2021**

الهدف	الاستراتيجيات	آليات التنفيذ	فترة التطبيق	جهة التنفيذ
المحور الأول: تطوير المنتجات الصناعية الأردنية والإبداع والابتكار				
الهدف الأول: تعزيز المكون التكنولوجي وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الصناعية	- توفير الدعم المالي والفني للشركات لزيادة قدرتها على انتاج الابتكار في عملياتها واعتماد التكنولوجيا وتطويرها وذلك لزيادة تنافسيتها في السوق المحلي والعالم من خلال: وضع برنامج زمني محدد وتوفير التمويل بشكل دوري لمديرية دعم الصناعة في المؤسسة لتمكينها من تنفيذ خططها في تطوير وتحديث منشآت صناعية صغيرة ومتوسطة.	إصدار تعليمات إنشاء صندوق لدعم تمويل التنمية الصناعية والتنافسية	3 أشهر	وزارة الصناعة - مديرية التنمية الصناعية وزارة المالية + المؤسسة تطوير المشاريع غرفة الصناعة، التجارة، الجمعيات المهنية وزارة التخطيط،
		اصدار تعليمات النظام الداخلي وللصندوق	2 أشهر	وزارة الصناعة - مديرية التنمية الصناعية المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية
		- تحديث وتطوير 20 منشأة صناعية صغيرة ومتوسطة بحيث يكون مجموع المنشآت المحدثة في السنوات الخمس = 100 منشأة بما مقداره 50000 ألف دينار لكل منشأة	2017-2021	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية غرفة الصناعة، التجارة، الجمعيات المهنية
		- تحديث وتطوير جزئي محدود سنويا 5 منشآت من كل من الـ 10 القطاعات الصناعية = 250 منشأة خلال الأعوام الخمسة للخطة ما بين 1000- 25000 الف دينار لكل منشأة	2017-2021	وزارة الصناعة - مديرية التنمية الصناعية المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية وزارة المالية وزارة التخطيط
		-اختيار 5 منشآت سنويا مسجلة وعاملة في 3 قطاعات مختلفة من كافة	2017-2021	وزارة الصناعة - مديرية التنمية الصناعية

الهدف	الاستراتيجيات	آليات التنفيذ	فترة التطبيق	جهة التنفيذ
		محافظات المملكة لتطويرها بما مقداره 10000 الاف دينار لكل منشأة		المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية وزارة المالية وزارة التخطيط
		- دراسات عامة لصالح مديرية التنمية الصناعية في وزارة الصناعة والتجارة والتأمين	2017-2021	وزارة الصناعة - مديرية التنمية الصناعية وزارة المالية
	-توفير الدعم المالي والفني للشركات لزيادة قدرتها على انتاج الابتكار في عملياتها واعتماد التكنولوجيا وتطويرها وذلك لزيادة تنافسيتها في السوق المحلي والعالمي من خلال: رصد الإمكانيات المتاحة من البرامج الراعية للابتكار والابداع ونشر شروط الاستفادة منها عبر قنوات الجامعات وكليات الهندسة بكامل الفروع والمعاهد الفنية التابعة لها وغرف الصناعة والتجارة والعمل على تبسيط الإجراءات الإدارية - وضع آليات ربط تلك الإمكانيات مع حاضنات الاعمال والجمعيات التعاونية الإنتاجية والـ NGO's	-إقامة 3 ورشات عمل بحثية سنويا في 3 محافظات مع حملات توعية وإعلامية في جامعات المملكة (العامة والخاصة)، في كليات الهندسة (كافة الفروع) والمدارس الفنية ا المهنية لاستدراج واستقطاب الأفكار الابتكارية الجديدة الواعدة من الخريجين الجدد وتحويلها الى مشاريع صناعية العمل ومتابعتها	سنويا ومستمرة طيلة الفترة 2017-2021	وزارة الصناعة - مديرية التنمية الصناعية + المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية غرف الصناعة، غرف التجارة، صندوق دعم البحث العلمي الجمعيات المهنية هيئة الاستثمار
		مسح دوري لمستويات المهارات الموجودة في المنشآت القائمة للابتكار والابداع	سنويا ومستمرة طيلة الفترة 2017-2021	وزارة الصناعة - مديرية التنمية الصناعية + المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا المجتمع العلمي والتكنولوجي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي صندوق دعم البحث العلمي

جهة التنفيذ	فترة التطبيق	آليات التنفيذ	الاستراتيجيات	الهدف
المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية				
وزارة الصناعة - مديرية التنمية الصناعية - المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا - المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية - غرف الصناعة، غرف التجارة، - شركة المدن الصناعية - الجمعيات المهنية	سنويا ومستمرة طيلة الفترة 2021-2017	متابعة من 2 الى 5 مشاريع جديدة واعدة سنويا في كل حاضنة منتقاة من مختلف القطاعات الصناعية		
المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية	سنويا ومستمرة طيلة الفترة 2021-2017	إطلاق حملة ترويجية واسعة في مختلف المحافظات بخصوص ريادة الأعمال		
المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية	سنويا ومستمرة طيلة الفترة 2021-2017	تقييم واختيار الشباب (الرياديون المحتملون) للانضمام لبرنامج تدريبي		
المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية	سنويا ومستمرة طيلة الفترة 15 شهر	تنفيذ البرنامج التدريبي لبناء الثقافة الريادية وتوفير المعلومات اللازمة والتدريب الملازم المتعلقة بكيفية البدء بالمشروع والجوانب الوظيفية في إدارة الأعمال (مثل التسويق، التمويل، والتنظيم) وكيفية تطوير خطة العمل.		

الهدف	الاستراتيجيات	آليات التنفيذ	فترة التطبيق	جهة التنفيذ
عملياتها واعتماد التكنولوجيا وتطويرها وذلك لزيادة تنافسيتها في السوق المحلي والعالمى -إعداد وتنظيم ومراجعة عدد من الدراسات القطاعية الفرعية -تعزيز دور البحث العلمي التطبيقي لخدمة الصناعة المحلية -اجراء مسح للمهارات الادارية والعمالة الوطنية المتواجدة في القطاعات الصناعية وتحديد اوجه القصور والاحتياجات السنوية الادارية الجديدة والعمالة الفنية، في جميع التخصصات وادارات الانتاج. يتم البدء بثلاث قطاعات كبدائية تجريبية (المنسوجات والمواد الغذائية والصناعات الهندسية). على أن يتم تكرار نفس الإجراء للتعرف على احتياجات القطاعات الصناعية الأخرى إعداد مسح سنوي لمستويات المهارات الوطنية في الصناعات التحويلة (لكل قطاع فرعي أو صناعة على حدى) لتحديد المهارات المتواجدة والمفقودة، والفجوة. ويغطي المسح المجالات التالية : العملية الإنتاجية (عمالة ماهرة ونصف ماهرة) مستوى الاشراف (المهارات الفنية والادارية، الخ.)	إنشاء وحدة دراسات (مرصد) ومتابعة قطاعية تؤمن التقييم والمتابعة واليقظة التسويقية والتكنولوجية. والاستشعار المتكامل عن تنافسية كل قطاع وتقديم التوصيات والمقترحات لصانعي القرار لتحديد الأولويات للقطاعات وللمنتجات الواعدة من خلال التحليل القطاعي ودراسة تنافسية المنتجات	طيلة الفترة 2021-2017 من 1 الى 8 أشهر لكل قطاع صناعي كامل . - حوالي 32 شهرا لدراسة الـ 10 قطاعات،	وزارة الصناعة - مديرية التنمية الصناعية غرفة الصناعة + غرفة التجارة + وزارة البيئة + وزارة العمل + وزارة التخطيط + المؤسسة الأردنية تطوير المشاريع + هيئة الاستثمار + المواصفات والمقاييس، مختلف الجمعيات المهنية دائرة الاحصاء العامة	
	خارطة المهارات المحدثة لثلاثة قطاعات ناتجة من تحليل الفجوة الكائنة بالعرض والطلب في القطاعات المدروسة التحديث السنوي أو الدوري وشمول الخارطة بقية القطاعات الصناعية	2021-2017 مستمرة تحديث سنوي	وزارة الصناعة - مديرية التنمية الصناعية + الوزارات، الجامعات، كليات الهندسة (العامة والخاصة)، المعاهد الفنية في المملكة المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية. - غرفة صناعة الأردن، غرفة تجارة الأردن - الجمعيات المهنية (المصدرين، المنتجين، -هيئة الاستثمار، ...	

الهدف	الاستراتيجيات	آليات التنفيذ	فترة التطبيق	جهة التنفيذ
	الفنيين /المهندسين (مختلف مراحل العملية الانتاجية) الإدارة العليا -الوسطى (التسويق - التمويل -الموارد البشرية -المشتريات) إعداد مسح للمدارس أو المعاهد الفنية القائمة (من القطاعات الفرعية: الملابس، البناء والتشييد، الصناعات الهندسية ..) معاهد التعليم العالي المتخصصة ولمؤسسات التدريب الخاصة، لتحديد عددها، ولمعرفة قدرات الطلاب الخريجين ومدى ارتباط الدورات التدريبية التي تقدمها مع احتياجات الصناعة. ويقترح ان يتم تنفيذ هذا الإجراء فيما يخص قطاعات الالبسة والصناعات الغذائية والكيموايات كمرحلة اولى. على ان يتبعها سائر القطاعات الفرعية			مؤسسة التدريب المهني.
	-تقديم الدعم الفني والمالي لخدمات الاعمال للمشاريع المحتضنة والشركات المبتدئة -تمويل وإقامة دورات تدريبية متخصصة (فنية، إدارة أعمال، تسويق، نقل وبقظة تكنولوجية، ...) للخريجين الجدد دعم عمليات المواءمة والتشاركية في بعض الخدمات الاستشارية - ولأجل زمني محدد - بين الخريجين الجدد وبعض الشركات الصناعية الرائدة	عقد الدورات التدريبية والورش المقررة المنفذة في المحافظات، عدد 2 سنويا، (خاصة باشارك الخريجين الجدد) والقطاعات الصناعية التحويلية المشاركة، بالتعاون مع غرف الصناعة (الأردن، عمان، الزرقاء، اربد) (العمل في 4 قطاعات حسب الطلب، إقامة فعاليتين سنويا، وبالتعاون مع 3 غرف الصناعة في المحافظات)	2021-2017 مستمرة	وزارة الصناعة - مديرية التنمية الصناعية غرف الصناعة، غرف التجارة، المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية الجمعيات المهنية في المحافظات والتجمعات الصناعية

جهة التنفيذ	فترة التطبيق	آليات التنفيذ	الاستراتيجيات	الهدف
		<p>تعداد فرص العمل الجديدة المنشأة.</p> <p>تعداد مواءمة الشركات الناشئة مع الشركات القائمة لتبادل الخبرات.</p> <p>رصد عدد الشركات الناشئة المستفيدة وتطور هذا العدد سنويا طيلة الفترة المدروسة. إقامة استبيان سنوي وتقييم النتائج المرتقبة Impacts المصّرح بها من أصحاب الشركات الناشئة (استبيان مع المستفيدين)</p>		
<p>وزارة الصناعة مديرية التنمية الصناعية</p> <p>وزارة المالية</p> <p>مؤسسة تطوير المشاريع</p> <p>غرفة الصناعة،</p> <p>غرفة لتجارة،</p> <p>الجمعيات المهنية</p> <p>وزارة التخطيط،</p>	2017-2021 مستمرة	<p>انشاء المراكز الفنية وذلك من خلال تأمين تجهيزها خلال كامل الفترة، حسب نتيجة دراسة تحديد الأولويات، كالبدا في انشاء مجموعة من مراكز فنية قطاعية في الثلاث سنوات الأولى:</p> <p>1-النسيج، الالبسة والجلديات</p> <p>2 - التصنيع والغذائي، ا والتغليف</p> <p>3 -الكيمياء الصناعية ومستحضرات التجميل ا والصناعات العلاجية واللوازم الطبية</p>	<p>انشاء مراكز فنية متخصصة بالتشارك مع القطاع الخاص في مجالات التعبئة والتغليف والتصميم أو غيرها من المجالات لتقوم بتقديم الخدمات الفنية المتخصصة من خلال:</p> <p>وضع الأسس والاطر القانونية والتنظيمية والمالية لإنشاء المراكز الفنية القطاعية</p>	<p>الهدف الثاني: تحديث المنتجات الاردنية من خلال خدمات تصميم ومراقبة الجودة.</p>

جهة التنفيذ	فترة التطبيق	آليات التنفيذ	الاستراتيجيات	الهدف
		<p>ويتبعه المراكز الفنية التالية خلال السنوات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تقنية المعلومات والصناعات الهندسية (ميكانيك وكهرباء) - صناعات التعدين - صناعة البلاستيك والمطاط - الانشاءات ومواد البناء - الصناعات الخشبية والاثاث <p>وتطور عدد الصناعيين المستقيدين سنويا من نشاطات كل مركز مع الارتقاء السنوي لمستوى ونوعية وعدد النشاطات المقدمة الى كل من فئات المستقيدين الثلاثة: الخدمات للصناعيين، الخدمات للمؤسسات القطاعية الافقية، الخدمات المقدمة على طلبات من الجهات الحكومية.</p> <p>زيادة وتنوع وتوسع عدد نشاطات واستفادة كل صناعي، حيث تسمح تلك الخدمات بزيادة تنافسية الشركات ورفع قدراتها الفنية والإدارية لمواجهة تحديات العولمة المختلفة،</p>		

الهدف	الاستراتيجيات	آليات التنفيذ	فترة التطبيق	جهة التنفيذ
		الاستدامة العملية والمالية لكل مركز: نسبة التوازن المالي لكل مركز (نسبة وحجم الاعمال والنشاطات المقدمة للصناعيين على مجموع رقم الاعمال السني للمركز.		
		تدريب الإناث والشباب على أساسيات الرسم (مدة 4 أشهر) - برنامج معهد Burgo الإيطالي		مركز تصميم الألبسة وخدمات التدريب/ المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية
		تدريب الأناث والشباب على أساسيات عمل البترون (540 ساعة & 900 ساعة تدريبية)- برنامج معهد Burgo الإيطالي		مركز تصميم الألبسة وخدمات التدريب/ المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية
		تدريب الأناث والشباب على ال CAD System (عمل البترون بواسطة الحاسوب)		مركز تصميم الألبسة وخدمات التدريب/ المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية
		تدريب العاملين في مصانع الألبسة لرفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين النوعية واكتساب مهارات اضافية		مركز تصميم الألبسة وخدمات التدريب/ المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية
				مركز تصميم الألبسة وخدمات التدريب/ المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية

-انشاء مراكز فنية متخصصة بالتشارك
مع القطاع الخاص في مجالات التعبئة
والتغليف والتصميم أو غيرها من
المجالات لتقوم بتقديم الخدمات الفنية
المتخصصة
-دعم نشاطات فرع لمركز تصميم
الألبسة وخدمات التدريب في اربد

الهدف	الاستراتيجيات	آليات التنفيذ	فترة التطبيق	جهة التنفيذ
	المبالغ العظمى المتاحة بكل مشروع وآليات الاستفادة من تلك المنح وتحديد نسبة مساهمة الصناعي بتلك المصاريف. دراسة التوصية بمنح إعفاءات جديدة أو تسهيلات ضريبية خاصة لمدة محددة مخصصة للمشاريع والمنتجات الجديدة	غرف التجارة ، مديرية الإحصاء ، هيئة الاستثمار ، مؤسسة تطوير المشاريع		
		إنشاء وتشغيل حاضنات جديدة في البلقاء والطفيلة والعقبة	سنوياً	وزارة الصناعة - مديرية التنمية الصناعية المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية
		تقديم الدعم الفني والمالي اللازم لمساعدة ريادي الأعمال من تحويل الأفكار الإبداعية الى مشاريع	سنوياً	مخصصات السياسة الصناعية

جهة التنفيذ	فترة التطبيق	آليات التنفيذ	الاستراتيجيات	الهدف
المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية	2016 2017 2018	تقديم الدعم الفني والمالي للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات المبتدئة في مجالات التصميم وتطوير الأنظمة وتطوير المنتجات والتدريب والإدارة والتسويق والمعلومات وتشجيع إقامة دراسات المقارنة لبعض القطاعات الصناعية مع مثيلاتها في الدول المتقدمة مما يلبي احتياجات الأسواق الدولية والمساعدة في تسهيل عملية تجديد واقتناء التكنولوجيا الحديثة والمختبرات المتخصصة لتحسين وضمان الجودة	تقديم الدعم المالي والفني بهدف تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة القيمة المضافة تطوير المنتجات الأردنية زيادة القيمة المضافة للمنتجات الأردنية توفير الدعم المالي والفني للشركات الصغيرة المتوسطة توفير برامج الدعم والتمويل وآليات التمويل الميسرة	الهدف الثالث: تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من النمو.
المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية	2017-2021	1. تحديد 170 شركة صغيرة ومتوسطة مستعدة للتطوير والابتكار. 2. اختيار 70 شركة ذات فرص نمو وتطور عالية. 3. تدريب 70 مدرب أعمال. 4. تأسيس المرصد وتعيين موظفين جدد في المرصد. 5. 40 مدرباً أصبحوا أعضاء في International Coach Federation.	برنامج تسريع النمو بالتعاون مع بنك الاستثمار الأوروبي	الهدف الرابع: توفير برامج التمويل لدعم تطوير المشاريع الصناعية

الهدف	الاستراتيجيات	آليات التنفيذ	فترة التطبيق	جهة التنفيذ
		6. إعداد 10 دراسات تقصي. 7. تحويل 17 مشروع استثماري لجهة التمويل المناسبة.		
	ضمان القروض لتسهيل عملية تحديث المشاريع الصناعية تيسير تمويل المشاريع الصناعية وتوسيع نطاق التسهيلات المالية وتتنوع ادواتها: تنويع الأدوات المالية لاستيعاب احتياجات الشركات المختلفة مما يشجع على مزيد من الاستثمارات من قبل الاردنيين إدراج والعمل على تسهيل التأجير التمويلي Leasing على وجه الخصوص ضمن الأولويات، كونه الأكثر توافقاً مع الاحتياجات الحالية للمنشآت صغيرة الحجم التي تمثل الغالبية العظمى من المنشآت تدريب الصناعيين وتقديم خدمات المساعدة الفنية للشركات الناشئة على كيفية إتمام دراسات التنبؤ الأولية للمشروع، وتصميم وتقييم نشاطاتهم واستثماراتهم من مجمل ال نواحي Global Techno-Economic Studies الفنية، المالية، التسويقية، تحليل المخاطر والحوكمة الإدارية والموارد البشرية ... الخ...وعلى كيفية صياغة ملفات طلبات التمويل بشكل	2017-2021 مستمرة	وزارة الصناعة - مديرية التنمية الصناعية غرفة الصناعة، غرفة التجارة، المراكز الفنية القطاعية مؤسسة تطوير المشاريع الشركة الأردنية لضمان القروض مؤسسات التأجير التمويلي الجمعيات المهنية	

الهدف	الاستراتيجيات	آليات التنفيذ	فترة التطبيق	جهة التنفيذ
	تتناسب وتتوافق مع متطلبات ومواصفات المؤسسات المالية الممولة وشروطها التمويلية. تتمثل هذه الإجراءات في مساندة الصناعيين في توفير التمويل اللازم والمشورة الفنية			
	تمويل وائتمان الصادرات لخدمة المصدرين وتوسيع قاعدة ضمان الصادرات الوطنية توفير خطوط ائتمان خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال البنوك العاملة في المملكة تعظيم استفادة الصناعيين (عن طريق إقامة دورات تدريبية وحملات توعية لتنظيم الطلبات) من القروض الميسرة المتوفرة تدريب الصناعيين والمستثمرين على دراسة وتحليل المخاطر المغطاة (مخاطر المشتري ومخاطر القطر المستورد أو البائع) وسلامة التمويل وتحليل حدود عمليات التغطية، لاسيما في الآونة الحاضرة في المنطقة الشرق أوسطية.	تقييم عدد الدورات التدريبية (في دعم وتأمين العمليات التصديرية) المعطاة الى الصناعيين والتجار وتطور عدد المنتسبين اليها والمستفيدين منها تقييم عدد الصفقات ومجموع مبالغ الصفقات التصديرية المنفذة والمشمولة في البرامج التمويلية المتاحة - إقامة دورات تدريبية في تحليل مخاطر في العمليات التصديرية (والتجارة الداخلية) في مختلف القطاعات الصناعية والمشاريع (ليوم واحد أو يومين لاحقاً) بهدف تعظيم الاستفادة من تلك الفرص ائتمان الصادرات لمتاحة - (دورات في غرف التجارة الموزعة على كافة محافظات المملكة للصناعيين والتجار الجدد في مختلف القطاعات.)	2017-2021 مستمرة	غرف التجارة الموزعة على كافة المحافظات، وزارة الصناعة - مديرية التنمية الصناعية كافة جمعيات المصدرين الاردنيين مؤسسة تطوير المشاريع غرفة الصناعة، المصارف الخاصة الشركة الأردنية لضمان القروض

جهة التنفيذ	فترة التطبيق	آليات التنفيذ	الاستراتيجيات	الهدف
		<ul style="list-style-type: none"> - فترة الدورة يوم واحد أو يومين . - البرنامج المقترح: * تحليل المخاطر التصديرية وتغطيتها * التأمين وإعادة التأمين * السلف التصديرية 		
<p>وزارة الصناعة - مديرية التنمية الصناعية</p> <p>- المستثمرين وهيئة الاستثمار</p> <p>- غرفة صناعة الأردن، غرفة تجارة الأردن</p> <p>- الجمعيات المهنية (المصدرين، المنتجين،</p> <p>- الجامعات والمؤسسات العلمية</p> <p>- صندوق تنمية المحافظات والمصارف</p>	2017-2021 مستمرة	<p>تحديد الشروط والإجراءات للحصول على التمويل</p> <p>تنوع نشاطات المستفيدين وعدم اقتصرها على قطاعات جزئية محددة</p>	<p>ادارة صندوق رأس المال المغامر Venture Capital Program -VC ورأس المال الأولي ورأس المال التأسيسي</p> <p>تحديد الشروط والمعايير للاستفادة من صندوق رأس المال المغامر: القيمة المضافة المتوقعة، طبيعة فريق العمل، والتمويل الاولي</p>	
<p>وزارة الصناعة</p> <p>- لجان المشتريات والعضوات المركزية وفي الوزارات</p> <p>- غرفة صناعة الأردن، غرفة تجارة الأردن</p>	2017-2021 مستمرة طيلة الفترة	<p>-تشكيل لجان فنية واقتصادية لدراسة وتحليل الشروط المرجعية للعضوات قبل تعميمها وطرحها للمناقصة</p>	<p>زيادة حصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العطاءات الحكومية</p> <p>تصميم حملات إعلامية موجهة (زيادة الثقة في المنتجات الأردنية) وتدريب الصناعيين والحرفيين على مجالات دراسات متطلبات السوق والتسويق -</p>	

الهدف	الاستراتيجيات	آليات التنفيذ	فترة التطبيق	جهة التنفيذ
	<p>وخاصة في مجالات التغليف والتعليب، مستوى وطريقة النهايات finishing وطرق الترويج والدعاية (advertising) والعرض (صناعة اردنية) ... وحثهم على الاستفادة من تلك الفرص التفضيلية وارشادهم على تحسين ورفع جودة منتجاتهم ومطابقتها مع المواصفات الأردنية والعالمية المعمول بها في مضمار منتجاتهم.</p> <p>التعريف بالمنتجات الأردنية ومناقشتها للمنتجات الاجنبية المتوفرة في الاسواق المحلية</p> <p>ايجاد وتطبيق الصيغة القانونية المناسبة لإلزام وتتبع ومراقبة تطبيق تعليمات مجلس الوزراء لدى مختلف الجهات الحكومية منذ صياغة المسودات الأولية لدفاتر الشروط المرجعية الخاصة بالعطاءات الحكومية فيما يخص مطابقة المواصفات وذلك للوصول تدريجيا الى نسبة الـ 20% المرتقبة من توريد المنتجات الوطنية المرادفة</p>	<p>- عمل ورشات عمل تعريفية بالمنتجات الأردنية بين المنتجين الأردنيين ومختلف دوائر المشتريات العامة ضمن فعاليات ومعارض سنوية دورية للمنتجات الأردنية في مختلف المحافظات</p> <p>- حملات توعية لتعريف المنتجات الاردنية</p>		<p>- الجمعيات المهنية (المصدرين، المنتجين، ...)</p> <p>- المؤسسات الداعمة</p>
<p>الهدف الخامس: تعزيز مبدأ العناقيد الصناعية وتحقيق الترابطات الصناعية</p>	<p>تفعيل برنامج الترابطات الوطنية</p>	<p>- تطوير سياسة لخلق بيئة محفزة للترابطات الوطنية والتي تتضمن مجموعه من الاجراءات والحوافز التي تؤدي الى تشجيع الشركات الكبيرة لاستبدال مستورداتها بالمنتجات المحلية ويكلفه مقدارها</p>	<p>2016</p> <p>2017</p> <p>2018</p>	<p>المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية</p>

جهة التنفيذ	فترة التطبيق	آليات التنفيذ	الاستراتيجيات	الهدف
		<p>-دراسة امكانية استبدال الواردات الخارجية بمدخلات انتاج محلية في الصناعات والخدمات الأردنية لتعزيز القيمة المضافة على المنتج المحلي على المستويين الكلي والجزئي.</p> <p>-وضع آلية الترابطات الاقتصادية التي تؤثر في القدرة على القضاء على العديد من الاختلالات الهيكلية التي تؤثر على الاقتصاد الأردني: كالعجز التجاري، والبطالة، وانخفاض الإنتاجية، وانخفاض مستويات الدخل، وغيرها، وتقوم بتعزيز الصناعة المحلية، وجعل الصناعة أساسية في الأردن.</p> <p>-الاتصال مع الشركات الكبيرة والمؤسسات من القطاعين العام والخاص، وتحديد شركات ومؤسسات كبيرة، من مختلف القطاعات، والتي تمتلك امكانات عديدة للعمل على برنامج الترابطات مع منتجين محليين وشرح الفوائد المحتملة لهذا البرنامج،</p>		

الهدف	الاستراتيجيات	آليات التنفيذ	فترة التطبيق	جهة التنفيذ
		<p>-تحديد أنواع المنتجات الوسيطة التي يتم استيرادها من خارج البلاد التي يمكن أن يتم توفيرها محلياً.</p> <p>-تحديد الشركات المحلية التي لديها القدرة على توفير المنتجات الوسيطة التي تم تحديدها من خلال المقابلات مع الشركات التي تقوم على استيراد هذه المواد من الخارج</p> <p>-استهداف تلك الشركات في برامج متخصصة لتطويرهم ودعمهم. أولوية الاستفادة من برامج التطوير والتحديث الصناعي بعد دراسة وتقييم فرص استدامة وتنافسية تلك الشركات</p>		
	<p>برنامج الترابطات الدولي من خلال شبكة المشاريع الأوروبية EEN</p> <p>زيادة الجهود الرامية إلى تحريك المشاريع الصغيرة لتتقدم في سلسلة القيمة، وتمكينها من النمو لتصبح ضمن فئة المشاريع التي تشغل عدداً أكبر من العاملين.</p>	<p>توفير دراسات ومعلومات عن فرص الترابطات الدولية وأنظمة ولوائح التصدير للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتبادل الخبرات والدروس المستفادة مع المشاريع التي نجحت في الربط الدولي (20 سوق محتملة، و 10 قطاعات).</p> <p>1.زيادة عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحاصلة على التمويل</p>	<p>2016</p> <p>2017</p> <p>2018</p>	<p>المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية</p>

جهة التنفيذ	فترة التطبيق	آليات التنفيذ	الاستراتيجيات	الهدف
		<p>لتنفيذ الاستراتيجيات وخطط الترابطات الدولية، بما في ذلك التكاليف المرتبطة بتكثيف منتجاتها لأسواق التصدير وفقاً للمعايير والمواصفات الدولية (60 مشروع). 1. زيادة عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات فرص النمو المتسارع والابتكار من الاستفادة من فرص الترابطات الدولية (14 مشروع). 2. زيادة عدد تجمعات التصدير للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطويرها لربط منتجاتها عالمياً (3 تجمعات). 3. توفير دراسات للأسواق بهدف تنفيذ ترابطات دولية بناءً على طلب الشركات (7 دراسات). 4. تنفيذ بعثات تجارية بهدف تنفيذ ترابطات دولية بناءً على طلب الشركات (13 بعثة) 5. إعداد خطط استراتيجية للترابطات الدولية (114 خطة).</p>		

الهدف	الاستراتيجيات	آليات التنفيذ	فترة التطبيق	جهة التنفيذ
	ادخال مبدأ العناقيد الصناعية الى المخططات الاستراتيجية لدى المناطق التنموية والمدن الصناعية والمناطق الحرة	تجمع الشركات المتوسطة والصغيرة -والمبتدئة - التابعة لعدة قطاعات فرعية ونشاطات متكاملة تؤمن زيادة التنافسية وتخفيض النفقات لمجمل تلك المنشآت المجتمعة -عمل التجمعات الصناعية يداً بيد مع شركاء من القطاعين العام والخاص لتقديم العون للمستثمرين، الاردنيين والأجانب على حد سواء، إذ يلعب التجمع، باستثماراته وآلياته ومختبراته ومؤسساته البحثية التطبيقية مع كوادره من المهنيين دور الخبير المساعد لهم، في دمج، تقارب وتكامل الموارد (الفنية والبشرية) والعمل على توسعة أعمالهم وتهيئة الظروف المواتية لهم بالنجاح. -اقتراح وتحديد تجمع القطاعات الفرعية المرشحة للعمل المتكامل في التجمعات الصناعية (العناقيد) -شركات الألبسة و شركات التغليف، شركات الطباعة ، شركات خدمات الصيانة ، ...) ، شركات التصنيع الغذائي ، شركات الهندسة الكيميائية ، شركات	2017-2021 مستمر طيلة الفترة	وزارة الصناعة - مديرية التنمية الصناعية المراكز الفنية القطاعية المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية. غرف الصناعة، غرف التجارة، الجمعيات المهنية (المصدرين، المنتجين) هيئة الاستثمار، مؤسسة التدريب المهني وزارة الشؤون البلدية

جهة التنفيذ	فترة التطبيق	آليات التنفيذ	الاستراتيجيات	الهدف
		<p>التغليف ، شركات خدمات الصيانة ، ...) - على سبيل المثال و ليس الحصر - والمقترحة لتلبية طلبات الصناعيين في المنطقة الصناعية</p> <p>تقييم أثر حزمة الحوافز المالية الجديدة المقترحة من خلال:</p> <p>- عدد التجمعات الجديدة سنويا</p> <p>- عدد المنشآت الجديدة المشاركة.</p>		
المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية / مركز تصميم الألبسة وخدمات التدريب & UNIDO	12 شهر	المساعدة في البحث عن أفضل مصادر الأقمشة والإكسسوارات (المواد الخام).	تأسيس عنقود لقطاع الألبسة	
المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية / مركز تصميم الألبسة وخدمات التدريب & UNIDO	12 شهر	التزويد بالمواد الفنية العالمية المطلوبة.		
المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية / مركز تصميم الألبسة وخدمات التدريب & UNIDO	شهرين	التدريب على آلية الشراء وفحص النوعية.		

الهدف	الاستراتيجيات	آليات التنفيذ	فترة التطبيق	جهة التنفيذ
		تقديم الدعم الفني من أجل جاهزية التصدير وتطوير المنتج.	12 شهر	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية / مركز تصميم الألبسة وخدمات التدريب & UNIDO
		المساعدة في البحث عن أسواق تصديرية (المشاركة في معارض دولية).	24 شهر	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية / مركز تصميم الألبسة وخدمات التدريب & UNIDO

المحور الثاني: تشجيع الاستثمار

<p>الهدف الأول: تعزيز وتطوير المناخ الاستثماري للمملكة وتطوير التشريعات الناظمة لبيئة الاعمال والاستثمار لتعزيز ثقة المستثمرين</p>	<p>أتمته النافذة الاستثمارية وتقديم خدماتها إلكترونياً وفق أفضل الممارسات العالمية من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تبسيط اجراءات تسجيل وترخيص المشاريع الاستثمارية - زيادة كفاءة الخدمات المقدمة من قبل النافذة الاستثمارية 	<ul style="list-style-type: none"> -إعادة هندسة اعمال النافذة الاستثمارية -متابعة الجهات الحكومية بمنح مفوضيتها صلاحيات اصدار الرخص والموافقات اللازمة للمشاريع الاستثمارية -إضافة جهات حكومية جديدة للنافذة الاستثمارية، إضافة عدد من القطاعات الجديدة لخدمات النافذة الاستثمارية -إصدار نموذج خاص بالرخصة القطاعية النهائية (موافقات بيئية، رخصة انشاءات، موافقات قطاعية) للمشاريع الجديدة. 	2017-2021	هيئة الاستثمار/ وزارة الصناعة والتجارة/ كافة الوزارات والمؤسسات المعنية/ غرف الصناعة والتجارة
---	---	---	-----------	---

الهدف	الاستراتيجيات	آليات التنفيذ	فترة التطبيق	جهة التنفيذ
		<ul style="list-style-type: none"> - ربط النافذة الاستثمارية مع مكاتب هيئة الاستثمار في المحافظات. - ربط النافذة الاستثمارية مع السفارات الاردنية في الدول المستهدفة من قبل هيئة الاستثمار للرد على اي استفسارات. - اعداد دليل للتراخيص 		
	<ul style="list-style-type: none"> اعداد استراتيجية وطنية للاستثمار ، ووضع الاهداف والمبادرات ووضع خطط العمل واليات التنفيذ ومؤشرات الاداء الرئيسية لها 	<ul style="list-style-type: none"> -تشكيل فريق عمل لإعداد الاستراتيجية مشاركة كافة الجهات المعنية من القطاع العام والخاص في اعداد الاستراتيجية -تحديد الاهداف العام للاستراتيجية -تحديد القطاعات الاقتصادية ذات الاولوية الوطنية وتحديد سبل تعزيز تنافسيتها -وضع خطط العمل التنفيذية ومؤشرات الاداء والقياس لها 	2016-2017	هيئة الاستثمار
	<ul style="list-style-type: none"> تطوير وتحسين المزايا والفرص الاستثمارية المتاحة التي يوفرها الاقتصاد الاردني للمستثمرين. 	<ul style="list-style-type: none"> -تطوير الخدمات المقدمة للمستثمر -متابعة المشاريع القائمة وتمكينها وتحفيزها للتوسع وزيادة استثمارها. 	2017-2021	هيئة الاستثمار / كافة الوزارات والمؤسسات المعنية

الهدف	الاستراتيجيات	آليات التنفيذ	فترة التطبيق	جهة التنفيذ
		<p>-اصدار كافة الانظمة والتعليمات المرتبطة بقانون الاستثمار رقم 30 لعام 2014</p> <p>-وضع ودعم السياسات والتوجهات اللازمة لتحسين البيئة الاستثمارية</p> <p>دراسة وتحليل كافة التشريعات والقوانين المؤثرة على العملية الاستثمارية</p>		
<p>الهدف الثاني: العمل على ترويج الاستثمار بشكل يساهم في استقطاب دول واستثمارات ذات قيمة مضافة عالية ومولدة لفرص عمل للأردنيين الى جانب جذب الاستثمارات عن طريق السفارات الأردنية والمقيمين في الخارج.</p>	<p>تشجيع واستقطاب الاستثمارات وتعزيز ثقة المستثمرين في الاردن كموقع جذاب وتنافسي للاستثمار من خلال:</p> <p>-التركيز على قطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية ومولدة لفرص العمل</p> <p>- تنظيم عدد من المهمات وتبني أفضل المبادرات والوسائل الترويجية لجذب الاستثمارات من الدول المستهدفة.</p>	<p>-تحديد القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية الوطنية والقيمة المضافة العالية والمولدة لفرص العمل بما يتواءم مع رؤية الأردن 2025</p> <p>-اعداد الدراسات الاستطلاعية حول الدول المستهدفة</p> <p>-تحديث الموقع الالكتروني للهيئة بالإضافة الى التواصل عن طريق الوسائل الاعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي</p> <p>-تنظيم وعقد مؤتمرات ولقاءات استثمارية بالمشاركة مع القطاع الخاص لتبادل الفرص الاستثمارية وترويجها</p> <p>-اصدار أدلة خاصة بترويج الاستثمار، النشرات التعريفية</p>	2017-2021	هيئة الاستثمار، كافة الوزارات والمؤسسات العامة والخاصة المعنية

جهة التنفيذ	فترة التطبيق	آليات التنفيذ	الاستراتيجيات	الهدف
هيئة الاستثمار، وحدات التنمية في البلديات والمحافظات، غرف الصناعة والتجارة في المحافظات	2016-2018	<p>-دراسة وتحليل الواقع الاقتصادي للمحافظات وأهم التحديات التنموية التي تتعلق بالبيئة الاستثمارية</p> <p>-دراسة الإمكانيات والمقومات الاقتصادية القائمة والكامنة والمزايا التنافسية لكل محافظة</p> <p>-استخدام عناقيد النشاطات الاقتصادية المتكاملة ضمن حلقة المشاريع المتوسطة والصغيرة وتحليل سلاسل القيمة المضافة لكل قطاع</p> <p>-استحداث اهم الفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية والمولدة لفرص العمل.</p>	<p>تطوير خرائط استثمارية لكافة محافظات المملكة</p> <p>واعداد دراسات جدوى أولية لفرص استثمارية موزعة على المحافظات</p>	<p>الهدف الثالث: استحداث فرص استثمارية وتوزيع هذه الفرص على محافظات المملكة.</p>
هيئة الاستثمار / شركة المدن الصناعية / شركة المناطق الحرة / شركات التطوير	2017-2021	<p>-تطوير البنى التحتية للمدن الصناعية والمناطق الحرة والمناطق التنموية</p> <p>-تحديث وتحسين الخدمات المقدمة داخل المدن الصناعية والمناطق الحرة والمناطق التنموية</p> <p>-تعظيم الفائدة من الحوافز والاعفاءات الممنوحة للمناطق الصناعية والمناطق الحرة والمناطق التنموية</p>	<p>تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في المدن الصناعية والمناطق الحرة والاستفادة من الفرص والمزايا الاستثمارية القائمة فيها وإنشاء وتطوير وإدارة المدن الصناعية التنموية والمناطق الحرة ونشرها لتوسيع مكاسب التنمية وعلى نطاق يشمل كافة محافظات المملكة</p>	

الهدف	الاستراتيجيات	آليات التنفيذ	فترة التطبيق	جهة التنفيذ
<p>الهدف الرابع: اعداد خطة استراتيجية لتطوير وترويج الصادرات</p>	<p>-وضع الاهداف والمبادرات للاستراتيجية -وضع خطط العمل واليات التنفيذ ومؤشرات الاداء الرئيسية للاستراتيجية</p>	<p>-اعداد خطة ترويجية لاستقطاب الاستثمارات المدن الصناعية والمناطق الحرة والمناطق التنموية</p> <p>1. وضع الاهداف والسياسية العامة لتطوير وترويج الصادرات.</p> <p>2. وضع الخطط التنفيذية ومؤشرات الاداء والقياس للاستراتيجية</p> <p>3. ترويج المنتجات الوطنية وتسويقها وتنمية الصادرات الوطنية وتعزيز تنافسيتها في الأسواق المستهدفة.</p> <p>4. تنظيم عملية إقامة وتنظيم المعارض المحلية والتي تقام من قبل الشركات العاملة في تنظيم المعارض، ومنح الموافقات الخاصة بتنظيمها داخل المملكة وخارجها.</p> <p>5. تحديد الدول التي من الممكن إنشاء المراكز التجارية ومكاتب التمثيل فيها، لتعظيم استفادة الشركات</p>	2017-2021	<p>هيئة الاستثمار بالتعاون مع برنامج التنافسية الأردني والممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) قامت بتوظيف شركة استشارية لتقديم</p>

الهدف	الاستراتيجيات	آليات التنفيذ	فترة التطبيق	جهة التنفيذ
		الأردنية لترويج منتجاتهم في هذه الأسواق.		
المحور الثالث: المواصفات والمقاييس				
الهدف الأول: رفع جودة المنتجات الأردنية في الاسواق العالمية.	دعم البنية التحتية للجودة في دول أغادير لتسهيل التجارة البينية بين الدول الأربعة	-مواءمة التشريعات والقواعد الفنية والمواصفات القياسية للقطاعات ذات الأولوية (الكوابل، الملابس الجاهزة) -مواءمة إجراءات تقييم المطابقة في البلدان الأربعة لإزالة العوائق الفنية أمام التجارة -تبادل المعلومات الخاصة بالتشريعات والقواعد الفنية وإجراءات تقييم المطابقة بين نقاط الاستعلام الموجودة في البلدان الأربعة	2014-2018	وزارة الصناعة والتجارة / مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية
	برنامج مواصفات وملصق كفاءة الطاقة	- مواءمة وتحديث القواعد الفنية والمواصفات القياسية الخاصة بكفاءة الطاقة (بما فيها المتعلقة بمضخات المياه) مع تشريعات ومواصفات الاتحاد الأوروبي - تعديل القواعد الفنية الخاصة بالأجهزة الكهربائية المنزلية واللمبات الكهربائية.	2014-2017	مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية / غرف الصناعة والتجارة ووزارة الطاقة والثروة المعدنية

الهدف	الاستراتيجيات	آليات التنفيذ	فترة التطبيق	جهة التنفيذ
		<ul style="list-style-type: none"> - نشر الوعي للصناعة الوطنية حول القواعد الفنية والمواصفات القياسية الحديثة في مجال كفاءة الطاقة واستخدام التكنولوجيا النظيفة -زيادة قدرة مؤسسة المواصفات والمقاييس والجهات ذات العلاقة من صناعيين وتجار حول التطبيق الفعال لكفاءة الطاقة. 		
	منح شهادات المنتج الحلال	<ul style="list-style-type: none"> - تسويق الشهادة من خلال عقد ورش عمل واجتماعات للتعريف بأهميتها. -تقييم المصانع المتقدمة بطلبات بحيث يتم تقييم: -تحقق متطلبات المواصفات الأردنية للأغذية الحلال -تطبيق متطلبات نظام إدارة سلامة الغذاء (ISO 22000) -مطابقة المنتج للمواصفات القياسية الأردنية والتشريعات الغذائية ذات العلاقة 	مستمر	مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية / دائرة الإفتاء العام /غرف الصناعة
	منح علامة الجودة الأردنية	<ul style="list-style-type: none"> -دراسة الطلبات المقدمة من الشركة/ المصنع الراغب بالحصول على علامة جودة لمنتجاته 	مستمر	مؤسسة المواصفات والمقاييس / غرف الصناعة

الهدف	الاستراتيجيات	آليات التنفيذ	فترة التطبيق	جهة التنفيذ
		<p>لدراسة إمكانية منح علامة الجودة</p> <p>-تقييم نظام الإدارة في حال عدم توفر شهادة نظام إدارة من هيئة معتمدة</p> <p>-التقييم الفني لمطابقة المنتج للمتطلبات الفنية الخاصة بالمنتج</p> <p>-متابعة إغلاق حالات عدم المطابقة في حال وجود مخالفات</p> <p>-في حال استكمال كافة متطلبات منح الشهادة، يتم إصدار قرار بالمنح لمدة ثلاث سنوات يتخللها متابعة لاحقة سنوية</p>		

الهدف	الإستراتيجيات	آليات التنفيذ	فترة التطبيق	جهة التنفيذ
المحور الرابع: البيئة				
<p>الهدف الأول: تبني سياسات وممارسات صديقة للبيئة تعزز دخول المنتجات الأردنية للأسواق العالمية</p>	<p>توعيه القطاع الصناعي بأهمية الممارسات الصناعية الصديقة للبيئة والعمل على استحداث جائزة للتميز في الممارسات الصديقة للبيئة</p>	<p>تحديث وإصدار تقرير البلاغات الوطنية في مجال التغير المناخي</p>	سنتان	وزارة البيئة / وزارة المياه والري/ وزارة الطاقة /وزارة الزراعة وزارة النقل
	<p>تعظيم دعم أنظمة الإدارة البيئية المتكاملة لدى الصناعيين لتوفير بيئة صحية للعاملين في المنشآت وللمواطنين بشكل عام.</p>	<p>عقد ورشات عمل قطاعية للصناعات الأكثر اطلاقا لغازات الاحتباس الحراري وملوثات الهواء عموما</p>	سنتان	وزارة البيئة / غرف الصناعة

الهدف	الإستراتيجيات	آليات التنفيذ	فترة التطبيق	جهة التنفيذ
	دعم منظومة التنمية المستدامة، وإدراج البعد البيئي في المشروعات الصناعية والتنمية والتوسع في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال البيئة	-توسيع شبكة الرصد البيئي لملوثات الهواء لتشمل محطات بعدد أكبر وكافة المحافظات -اجراء حملات توعوية لتعريف المواطنين بالوضع الراهن لتراكيز الملوثات الهوائية	5 سنوات	وزارة البيئة / جهات مانحة
		-وضع وتفعيل الية مراقبة للحرق العشوائي للنفايات خاصة في المناطق الصناعية	مستمر	وزارة البيئة/ غرف الصناعة/ الادارة الملكية لحماية البيئة/ البلديات / شركة المدن الصناعية
	-توعيه القطاع الصناعي بأهمية الممارسات الصناعية الصديقة للبيئة والعمل على استحداث جائزة للتميز في الممارسات الصديقة للبيئة -تبني سياسات مالية محفزة وداعمة للمنشآت الصناعية الصديقة للبيئة، وزيادة وتطبيق العقوبات الموقعة ضد الانتهاكات والممارسات البيئية الخاطئة. -التركيز على الممارسات الصديقة للبيئة واستهداف قطاعات صناعية جديدة.	تفعيل صندوق حماية البيئة:	6 أشهر	وزارة البيئة / وزارة المالية /مجلس ادارة الصندوق
	توعيه القطاع الصناعي بأهمية الممارسات الصناعية الصديقة للبيئة والعمل على استحداث جائزة للتميز في الممارسات الصديقة للبيئة	- استحداث مديريات في المحافظات المتبقية	4 سنوات	وزارة البيئة / المحافظات

الهدف	الإستراتيجيات	آليات التنفيذ	فترة التطبيق	جهة التنفيذ
		- تعزيز لجان الترخيص الفرعية بالكوادر المؤهلة	6 أشهر	وزارة البيئة / وزارة المياه والري / وزارة الصحة /وزارة الشؤون البلدية
		- عقد 7 برامج تدريبية في مجال التراخيص وتقييم الاثر البيئي لموظفي مديريات البيئة	سنة	وزارة البيئة / هيئات وطنية ودولية
	توعيه القطاع الصناعي بأهمية الممارسات الصناعية الصديقة للبيئة والعمل على استحداث جائزة للتميز في الممارسات الصديقة للبيئة استحداث برنامج \ جائزة \ إشارة مطابقة للمواصفات البيئية لدى مختلف القطاعات الصناعية تمهيدا لمنح الصناعيين إشارات المطابقة البيئية وجائزة التميّز في الممارسات الصديقة للبيئة.	أعداد الخطة الوطنية للتنمية الخضراء للتحويل التدريجي نحو الاقتصاد الأخضر وذلك بالتركيز على (6) قطاعات ذات اولوية وهي: الطاقة، والمياه، والزراعة العضوية، وإدارة النفايات، والنقل، والسياحة المستدامة	سنتين	وزارة البيئة/ وزارة الطاقة/وزارة المياه والري/وزارة النقل / وزارة الشؤون البلدية /غرف الصناعة
	Eco-labeling والمنتج الأخضر تعزيز منهجية الاستهلاك والإنتاج المستدامين	استحداث جائزة الاستدامة البيئية	5 سنوات	وزارة البيئة /جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز
		إعداد خطة وطنية للتحويل نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام (Sustainable Consumption and Production)	سنتين	وزارة البيئة /
		وضع الية للتعاون ما بين صندوق الطاقة المتجددة في وزارة الطاقة وصندوق حماية البيئة في وزارة لغايات استقطاب التمويل من قبل الجهات الدولية المانحة		وزارة البيئة/ وزارة الطاقة والثروة المعدنية

الهدف	الإستراتيجيات	آليات التنفيذ	فترة التطبيق	جهة التنفيذ
		لمشاريع دعم مشاريع الطاقة المتجددة.		
	-توفير الدعم الفني اللازم للمؤسسات الصناعية الراغبة في تطوير واستخدام التقنيات النظيفة بيئيا وتطوير أنظمة الادارة البيئية -دعم مشاريع في معالجة تلوث الهواء وتقليل المركبات العالقة والقطيرات بإضافة الفلاتر المناسبة -دعم مشاريع ترشيد الطاقة / وكفاءة الطاقة	-عمل تخفيض للرسوم الجمركية على المركبات الكهربائية والهجينة	2016-مستمر	وزارة البيئة دائرة الجمارك وزارة النقل إدارة السير

المحور الخامس: التعليم والتدريب والتشغيل

الهدف الأول: تضيق الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني واحتياجات سوق العمل والتكامل مع استراتيجية التعليم واستراتيجية التشغيل الوطنية.	إعداد دراسة لتحديد القطاعات ذات الأولوية في سوق العمل وإعداد المعايير المهنية للمهن ذات الأولوية في سوق العمل.	- تشكيل الفرق الفنية التي ستعمل على إعداد مخططات التحليل. - إعداد مخططات التحليل التي تحدد المهام والواجبات الرئيسية لكل مهنة من هذه المهن. - بناء المعايير المهنية على مخططات --التحليل التي تغطي ركائز المعيار المهني (الملخص المهني، المهارات الحياتية، الكفايات المهنية، الأجهزة والعدد والأدوات).	2017-2021	مركز الاعتماد وضبط الجودة القطاع الخاص (ممارسين العمل والمدربين) / وزارة العمل
---	--	--	-----------	--

الهدف	الإستراتيجيات	آليات التنفيذ	فترة التطبيق	جهة التنفيذ
		- إقرار المعايير المهنية والمصادقة عليها.		
	<p>-زيادة ربط وتطوير وتحديث المناهج الدراسية ومواضيع البحوث التكنولوجية التطبيقية في الجامعات والمدارس الفنية بحيث تتوافق مع متطلبات الصناعيين وذلك عبر لقاءات دورية مع وزارة الصناعة، التجارة والتموين، والمناطق الصناعية وغرف الصناعة والتجارة.</p> <p>-تتمية الروابط بين المؤسسات العلمية التطبيقية والمهنية الأردنية ونظيراتها في البلدان العربية وتعزيز روابط التعاون الجنوبي - الجنوبي Cooperation south-south.</p> <p>-تعزيز مشاركة الشركات في البرامج الوطنية والدولية الهادفة إلى نشر التكنولوجيا وتشجيع المشاركة في مشروعات البحث والتطوير الدولية</p> <p>-تتمية الروابط والتشاركية العلمية مع جهات بحثية تطبيقية عربية وعالمية.</p>	<p>- عقد لقاءات نصف سنوية (ورشات عمل) بين المؤسسات العلمية التطبيقية والصناعيين (غرف الصناعة) يتم من خلالها:</p> <p>1-اختيار 3 جامعات (كليات هندسة صناعية وتطبيقية) لتطوير 3 منتجات مقترحة</p> <p>2-برامج بحثية تطبيقية مشتركة لتطوير منتج ما بين أساتذة الجامعات والصناعيين (عن طريق التنسيق مع غرف الصناعة)</p> <p>3-إقامة رحلة دراسية سنوية لمدة 10 أيام لرواد 3 مشاريع قائمة بغية تطوير منتجات ريادية تحت التصنيع</p> <p>-إقامة مشاريع بحثية مشتركة تشاركية في تطوير المنتجات في مختلف مكونات سلسلة القيمة</p>	2017-2021 مستمرة	وزارة الصناعة - مديرية التنمية الصناعية - الجامعات، كليات الهندسة العامة والخاصة، المعاهد الفنية في المملكة - غرفة صناعة الأردن - الوزارات - غرفة تجارة الأردن - الجمعيات المهنية (المصدرين، المنتجين، هيئة الاستثمار، المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، المناطق الصناعية والخاصة، الحاضنات والتجمعات الصناعية، ... - المؤسسات الداعمة
الهدف الثاني: تقديم الدعم اللازم في سبيل رفع كفاءة العاملين في القطاع	تطوير خدمات التشغيل والتدريب والإرشاد المهني لزيادة نسب التشغيل في القطاع الصناعي وتطوير ونشر الوعي والإرشاد المهني للمهن الأكثر طلبا في سوق العمل.	- دراسة وتحليل سوق العمل فيما يتعلق بالقطاعات المهنية الواعدة تصل إلى الحد الرابع، وذلك بالتعاون والتنسيق مع المجتمعات	مستمر	مؤسسة التدريب المهني/ وزارة العمل

جهة التنفيذ	فترة التطبيق	آليات التنفيذ	الإستراتيجيات	الهدف
		<p>الاقتصادية والمسؤولين على اختلافهم.</p> <p>- تحديد الأعمال/ المهن المطلوبة بالدرجة الأولى في الوقت الحالي وفي المستقبل تحدد الأعمال المهنية والتي تخدم القطاعات الاقتصادية ذات الصلة طبقاً للتحليلات السابقة.</p> <p>- إعداد المعايير المهنية للأعمال بالتشراك مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والتي من خلالها تحدد متطلبات التدريب والتشغيل حسب متطلبات ومعايير سوق العمل.</p> <p>- تفعيل وتطبيق إطار مؤهلات التدريب والتعليم المهني والتقني لضمان نظام منح الشهادات سواء من جانب الوزارة المعنية أم من جانب مجتمع المستثمرين ورجال الأعمال المعنيين واعتمادها من هيئة مستقلة للاعتماد وضمان الجودة.</p> <p>- ترخيص الأكاديميات والمراكز التدريبية واعتماد</p>		<p>الصناعي ب التنسيق مع الجهات المعنية</p>

جهة التنفيذ	فترة التطبيق	آليات التنفيذ	الإستراتيجيات	الهدف
		<p>برامجها وفقا لمعايير دليل ضمان الجودة.</p> <p>- العمل التشاركي وليس بمعزل عن الأنشطة الأخرى ذات الصلة بل على العكس، يجب أن يكون هناك حوار دائم وتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية والمسؤولين، والوزارات، المراكز الفنية القطاعية، والهيئات الدولية، والجهات المانحة الأخرى، والجمعيات غير الحكومية، ... الخ. وذلك بهدف تجنب ازدواجية العمل، وتنسيق الجهود والأنشطة واستخدام الإمكانيات والقدرات المتاحة بأفضل صورة ممكنة.</p> <p>- تأسيس وتدعيم آلية قوية للمراقبة والتقييم وذلك بالتعاون الوثيق والتنسيق المتبادل مع الجهات والهيئات الأخرى المعنية لضمان التحقيق المستمر للمستويات القياسية للتعليم الفني والتدريب المهني.</p> <p>- تصميم حملات توعية للتغلب على الحواجز التي تمنع الأردنيين من قبول</p>		

الهدف	الإستراتيجيات	آليات التنفيذ	فترة التطبيق	جهة التنفيذ
		<p>بعض الوظائف ذات المهارات المنخفضة في سوق العمل وتشجيع الأردنيين على العمل المهني.</p> <p>- العمل مع أصحاب العمل لتحسين جاذبية تلك المهن، وتوفير بيئة عمل لائقة للعاملين في هذه المهن من خلال اللجان المشتركة.</p> <p>- إجراء اختبارات مزاولة المهن بالمشاركة الفاعلة من القطاع الخاص وغرف الصناعة والتجارة والتي عل أساسها يتم ضمان جودة العاملين في سوق العمل.</p>		
إتشاء معاهد متخصصة للتدريب المهني والتقني من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.		<p>- إتشاء وتعميق التشاركية المهنية بين مركز الاعتماد وضبط الجودة CAQA و مؤسسة المواصفات والمقاييس (JSMO) مع المراكز الفنية القطاعية الجديدة المنوي إتشائها في خطة السياسة الصناعية الحالية 2017-2021: (تصميم برامج وخدمات مشتركة في مجالات</p>	2016	مؤسسة التدريب المهني /الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص

جهة التنفيذ	فترة التطبيق	آليات التنفيذ	الإستراتيجيات	الهدف
		<p>المشورة الفنية، التأهيل والتدريب التخصصي، اليقظة التكنولوجية، الدراسات التطبيقية والأبحاث الفنية وتطوير المنتجات، ... ، الخ)</p> <p>- العمل على دراسة إمكانية تزويد ورش ومنصات تدريب أو معدات ووحدات إنتاجية معدة خصيصا لعمليات التدريب ، (في مجال أو قطاع جزئي ما: الخياطة والألبسة، الصناعات الجلدية والأحذية التغليف، الصناعات الغذائية، ...، متقلة ومحملة على شاحنة امقطورة تمكنها من الانتقال عبر المحافظات و تقديم كافة خدمات التدريب المهني العملي قريبا من المنشآت.</p>		

الهدف	الإستراتيجيات	آليات التنفيذ	فترة التطبيق	جهة التنفيذ
المحور السادس: تمكين المرأة				
<p>الهدف الأول : تعزيز دور المرأة في المشاركة في المشاريع الصناعية وتمكينها من إقامة مشاريع صناعية لها</p>	<p>تشكيل لجنة استشارية لتعزيز دور المرأة في العمل/ إقامة المشاريع الصناعية ورفع التوصيات والخطط اللازمة الهادفة لتمكين عمل المرأة.</p>	<p>خلق فرص لزيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة وتمكينها من إقامة مشاريع صناعية خاصة بها بالتعاون مع الجهات المعنية.</p> <p>- تشجيع المصانع على زيادة أعداد النساء العاملات، وتعزيز دور المرأة في القطاع الصناعي، سواء كصاحبة عمل أو عاملة.</p> <p>- خلق بيئة مشجعة لزيادة فرص المرأة في العمل والمصانع.</p> <p>- دعم سيدات الأعمال الأردنيات في مجال الصناعة وتسهيل الضوء على مساهمة المرأة في النشاط الصناعي.</p> <p>- رفع كفاءة المرأة العاملة في القطاع الصناعي وتنفيذ برامج تمكين المرأة وتأهيلها للعمل في القطاع الصناعي.</p> <p>- ستقوم اللجنة بدراسة إمكانية انشاء صندوق للإبداع من اجل المرأة؛ لتمكينها من تحقيق مشروعها الإنتاجي إذا كان مجديا، ودعم المبادرات الاقتصادية للمرأة، وتوفير البنية التحتية لتحقيق مشاريعها.</p>	2017-2021	<p>وزارة الصناعة والتجارة والتموين/ الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص</p>

جهة التنفيذ	فترة التطبيق	آليات التنفيذ	الإستراتيجيات	الهدف
وزارة الصناعة والتجارة والتأمين، وزارة التنمية الاجتماعية، دائرة الاحصاءات العامة، وزارة المالية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة، غرفة تجارة الاردن، غرفة صناعة الاردن، المجلس الاعلى للسكان، ملتقى سيدات الاعمال، جمعية نادي صاحبات الاعمال.	2021-2017	<p>- تشكيل فريق وطني لدراسة امكانية الانضمام الى المحاور والبنود الفرعية للمبادرة وتحليل مدى الانسجام مع الوضع الراهن فيما يخص تمكين المرأة اقتصاديا في الاردن ومدى امكانية زيادة مشاركة المرأة الاردنية في الاسواق العالمية.</p> <p>- سيقوم الفريق برفع التوصيات حول المبادرة الى دار رئاسة الوزراء. حيث تتضمن هذه التوصيات المحاور والبنود الفرعية التي يمكن الانضمام اليها ومتابعة تنفيذها على المستوى المحلي.</p> <p>- في حال تقرر الانضمام، ستمثل الوزارة نقطة الاتصال لمتابعة تنفيذ المحاور وجمع البيانات من الجهات المعنية لإصدار تقرير يعكس مدى التنفيذ للمحاور والبنود الفرعية التي حددها الفريق.</p>	تحسين ترتيب الاردن في التقارير الدولية التي تتناول المساهمة الاقتصادية للمرأة ورصد المؤشرات التي تعكس مدى التقدم في التمكين الاقتصادي للمرأة الاردنية	<p>الهدف الثاني: الانضمام الى مبادرة المليون امرأة والواردة من مركز التجارة الدولي (وهي مبادرة تهدف الى زيادة مساهمة المرأة اقتصادياً من خلال جذب مليون امرأة الى سوق الاعمال بحلول العام 2020).</p>

الهدف	الإستراتيجيات	آليات التنفيذ	فترة التطبيق	جهة التنفيذ
المحور السابع: الطاقة والنقل				
الطاقة				
الهدف الأول: تخفيض الكلف التشغيلية على القطاع الصناعي الأردني من خلال ترشيد استخدام الصناعة المحلية للطاقة وتحفيزها لاستخدام أنظمة مصادر الطاقة البديلة	-اعداد قاعدة بيانات متكاملة عن الاستهلاك في القطاع الصناعي -مسح لاستهلاكات الطاقة للمصانع المستهدفة	-مسح لاستهلاكات الطاقة للمصانع المستهدفة -تحديد الأولويات في اختيار المصانع. -إعداد قاعدة البيانات المتكاملة للمصانع. -اعداد نموذج استبيان يتضمن كافة المؤشرات المطلوبة لاستهلاكات المصانع وتوزيعه على كافة المصانع وتحليل التغذية الراجعة من المصانع وتحديث البيانات والمعلومات بشكل دوري	2018/2016	وزارة الصناعة والتجارة غرف الصناعة في كافة انحاء المملكة وحدة الطاقة والبيئة في غرفة صناعة الاردن الصناعات المستهدفة.
	برنامج دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءتها وتطبيق تقنيات الطاقة المتجددة.	-يتم تحديد الشركات المؤهلة وفقا للشروط المذكورة بقانون الطاقة المتجددة حسب فاتورة الطاقة الشهرية وبما لا يقل عن 50 طن مكافئ نפט. -اجراء دراسات التدقيق الطاقى.	2018/2016	غرفة صناعة الاردن. الصناعات المستهدفة. وزارة الطاقة والثروة المعدنية/ صندوق

الهدف	الإستراتيجيات	آليات التنفيذ	فترة التطبيق	جهة التنفيذ
		<p>-دراسة مخرجات دراسات التدقيق الطاقى من الخطط التنفيذية وتحديد الاولويات. تنفيذ الخطط من خلال تطبيق تقنيات كفاءة الطاقة والطاقة والمتجددة.</p> <p>-توفير التمويل اللازم للمراقبة والتقييم</p>		تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة
<p>الهدف الثاني: تقديم الدعم الفني والمالي للشركات الصناعية في مجال ترشيد استخدام الصناعة المحلية للطاقة وتحفيزها لاستخدام أنظمة مصادر الطاقة البديلة</p>	<p>-توفير بدائل الطاقة المختلفة وتحفيز الصناعة المحلية لاستخدام أنظمة مصادر الطاقة البديلة.</p> <p>-تشجيع استخدام الطاقة المتجددة في القطاع الصناعي في مختلف التطبيقات الصناعية، وعدم اقتصار استخدامها على توليد الكهرباء لغايات تغطية الاستهلاك من الطاقة الكهربائية فقط.</p>	<p>-تحديد أولويات استخدام الطاقة المتجددة في القطاع الصناعي في مختلف التطبيقات الصناعية</p> <p>-وضع خطة زمنية لتنفيذ مشاريع استخدام الطاقة المتجددة في القطاع الصناعي مع دراسة امكانية الاستفادة من البرامج المتاحة لتمويل هذه المشاريع من صندوق -تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة.</p> <p>-دراسة الجدوى الاقتصادية لاستخدام مختلف مصادر الطاقة المتجددة في القطاع الصناعي في مختلف التطبيقات الصناعية.</p> <p>-دراسة مخرجات الدراسة أعلاه وتحديد اولويات التنفيذ.</p> <p>-وضع برنامج وخطة زمنية لتشجيع استخدام الطاقة المتجددة في القطاع</p>	2017-2021	<p>وزارة الصناعة والتجارة والتموين</p> <p>غرفة صناعة عمان</p> <p>وزارة الطاقة والثروة المعدنية</p>

الهدف	الإستراتيجيات	آليات التنفيذ	فترة التطبيق	جهة التنفيذ
		الصناعي بناء على مخرجات الدراسة أعلاه. -توفير التمويل اللازم. -المراقبة والتقييم.		
	تطوير خطط وإجراءات ترشيد استهلاك الطاقة، وتطبيق تقنيات الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة في المصانع	-اجراء دراسات التدقيق الطاقى دراسة مخرجات دراسات التدقيق الطاقى من الخطط التنفيذية وتحديد الاولويات -تنفيذ الخطط من خلال تطبيق تقنيات كفاءة الطاقة والطاقة والمتجددة. -توفير التمويل اللازم المراقبة والتقييم	2016-2018	غرفة صناعة الاردن. الصناعات المستهدفة . وزارة الطاقة والثروة المعدنية/ صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة قطاع الخدمات المصرفية مثل البنوك
	اجراء دراسات تفصيلية فنية للشركات الصناعية لتحليل خطوط الانتاج والتوصيات لتحقيق الوفورات الممكنة دراسات التدقيق الطاقى تنفيذ مخرجات دراسات التدقيق الطاقى	الإعلان عن شروط المشاركة في المشروع والمدد الزمنية المحددة لذلك -يقوم مقدم الطلب من الصناعات بتقديم طلب على النموذج المعتمد لهذه الغاية، مرفق به كافة الوثائق ذات العلاقة فرز الطلبات ودراستها وتقييمها -الالتزام من المصنع بدفع نسبة معينة من كلفة دراسة التدقيق الطاقى	2016-2018	غرفة صناعة الاردن. الصناعات المستهدفة. وزارة الطاقة والثروة المعدنية/ صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة

الهدف	الإستراتيجيات	آليات التنفيذ	فترة التطبيق	جهة التنفيذ
		-القياس والتحقق وإشعار شركة خدمات الطاقة المعتمدة للبدء بإجراء الدراسة.		
النقل الهدف الأول: تطوير البنية التحتية والإجراءات التنظيمية لقطاع النقل بجميع أنماطه التي تخدم الأنشطة الصناعية	تطوير البنية التحتية والإجراءات التنظيمية لأنماط النقل (الطرق، السكك، الجوي، البحري، الشحن واللوجستيات) التي تخدم الصناعة	تطوير منظومة النقل البري الطرق التي تخدم الأنشطة الصناعية تطوير منظومة النقل السككي تطوير النقل الجوي تطوير منظومة النقل البحري موانئ العقبة الشحن واللوجستيات	2017-2021	وزارة الاشغال العامة سكة حديد العقبة وزارة النقل هيئة تنظيم الطيران المدني شركة تطوير العقبة الهيئة البحرية الاردنية هيئة تنظيم النقل البري

الهدف	الإستراتيجيات	آليات التنفيذ	فترة التطبيق	جهة التنفيذ
المحور الثامن: السياسات والتشريعات والإجراءات الحكومية				
الهدف الأول: تطوير التشريعات الاقتصادية الناظمة لبيئة الاعمال والاستثمار	مراجعة الأنظمة والقوانين والتشريعات المتعلقة بالقطاع الصناعي	- تشكيل فرق عمل من القطاعين العام والخاص بهدف مراجعة الأنظمة والقوانين والتشريعات المتعلقة بالصناعة وتعديلها بهدف تطوير القطاع الصناعي وبما يتواءم مع المتغيرات والمستجدات في هذا المجال ورفع التوصيات اللازمة.	2017-2021	وزارة الصناعة والتجارة والتموين/ الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص
الهدف الثاني: تشكيل اللجنة التنفيذية للسياسة الصناعية	تنفيذ محاور السياسة الصناعية	- تشكيل لجنة برئاسة مشتركة من مدير مديرية التنمية الصناعية ومدير غرفة صناعة الأردن وعضوية الجهات المعنية للإشراف على تنفيذ المحاور المنبثقة عن السياسة ضمن جدول زمني محدد ورفع التوصيات اللازمة لعطوفة الأمين العام ومعالي الوزير.	2017-2021	وزارة الصناعة والتجارة والتموين/ الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص
الهدف الثالث : انشاء مرصد صناعي في وزارة	إعداد الدراسات والبيانات اللازمة عن القطاع الصناعي.	-استكمال توفير الدعم المالي لإنشاء المرصد الصناعي.	2016-2018	وزارة الصناعة والتجارة والتموين/ الجهات

الهدف	الإستراتيجيات	آليات التنفيذ	فترة التطبيق	جهة التنفيذ
الصناعة والتجارة والتموين		<ul style="list-style-type: none"> - البدء بتنفيذ مراحل انشاء المرصد الصناعي. - توفير قاعدة بيانات صناعية شاملة تتغذى من خلال الربط الإلكتروني من قواعد البيانات لدى الجهات المختلفة. - إعداد دراسات وتقارير اقتصادية وصناعية تخدم القطاعات المختلفة وتساهم في رسم السياسات الاقتصادية من خلال الاستفادة من قاعدة بيانات المرصد الصناعي وتحليلها. 		المعنية من القطاعين العام والخاص

ملحق رقم (1)

مقارنة بين السياسة الصناعية في الأردن مع بعض الدول الأخرى
(تركيا، مصر، السعودية، تونس):

ملاحظات	البند غير الواردة في مقترح السياسة الصناعية في الأردن	وجه التشابه
-يوجد في الاردن صندوق لتنمية المحافظات و يقوم بدعم المشاريع في محافظات المملكة إضافة إلى توجه دولة رئيس الوزراء بإنشاء مدينة صناعية في كل محافظات المملكة والعمل جاري على إنشائها.	ورد في السياسة التركية والإمارتية والمصرية والتونسية دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتنمية مناطق جغرافية مختلفة.	بعد دراسة تجارب بعض الدول تبين أن المحاور الرئيسية للسياسة الصناعية في الأردن متشابه مع هذه الدول وهي:
-سيتم العمل في هذا المقترح بعد إنشاء المرصد الصناعي وتحليل البيانات والاحصائيات الخاصة بالقطاع الصناعي، والخروج بالدراسات اللازمة لتحديد هذه القطاعات الواعدة.	ورد في السياسة التركية والإمارتية والمصرية والتونسية تحديد قطاعات صناعية واعدة ودعمها وإعطائها حوافز إضافية.	الدعم المالي والفني، تنمية/ترويج الصادرات، تشجيع الاستثمار، الطاقة، المواصفات والمقاييس، التدريب والتشغيل، البيئة، التشريعات والسياسات للقطاع الصناعي.
-تم ادراج بند يتعلق بإنشاء مركز فنية متخصصة للتدريب في القطاع الصناعي في مقترح السياسة الصناعية الجديد.	ورد في السياسة المصرية والتونسية إنشاء مراكز للتدريب الصناعي /مراكز قطاعية لرفع كفاءة العاملين في القطاعات	

	<p>الاقتصادية ومراكز فنية متخصصة ومراكز نقل التكنولوجيا.</p>	
<p>-يتم حالياً منح تسهيلات على الأراضي الصناعية في المناطق الصناعية النائية، وسيتم التنسيق مع هيئة الاستثمار بخصوص هذا البند في السياسة الصناعية القادمة</p>	<p>ورد في السياسة المصرية والإمارتية تيسير الحصول على الأراضي المزودة بالمرافق اللازمة بأسعار بسيطة وتشجيعية.</p>	
<p>- يوجد في الوزارة مديرية متخصصة (مديرية حماية الإنتاج الوطني) تتابع أهمية تفعيل اجراءات حماية المنتج المحلي من الضرر الناتج عن تزايد الاستيراد.</p>	<p>- ورد في السياسة التركية تطوير إجراءات حماية الإنتاج وخاصة تلك المرتبطة بالضرر الناتج عن تزايد الاستيراد.</p>	
<p>-أدرج هذا البند في السياسة الصناعية حيث تضمن المحور الأول في السياسة الصناعية الإبداع والابتكار وتطوير التكنولوجيا في الصناعات الأردنية ودعم إنشاء الحاضنات التكنولوجية الصناعية</p>	<p>ورد في السياسة التركية دعم المناطق الصناعية التكنولوجية، ومكاتب نقل التكنولوجيا، والدراسات التكنولوجية خاصة في مجال النانو تكنولوجي، والبيو تكنولوجي وغيرها.</p>	

<p>- تم إضافة تعزيز دور الترابطات والعناقد الصناعية في المدن الصناعية وسيتم تعزيز هذا البند في السياسة القادمة</p>	<p>ورد في السياسة التونسية تعزيز سياسة الاستعانة بمصادر تعاقدية خارجية للصناعة والخدمات التصنيعية.</p>	
<p>- سيتم ادراج هذا البند في السياسة الصناعية المقبلة من خلال عمل المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية على دعم الشركات في مجال الدراسات القطاعية والتمركز الاستراتيجي للمنتجات</p>	<p>ورد في السياسة التونسية دعم الهيئات والمؤسسات الاستشارية لتقديم خدمات الخبرة للصناعيين (دراسات قطاعية، التمركز الاستراتيجي للمنتجات)</p>	
<p>- تقوم المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية من خلال مديرية الصناعة لديها بتحديث للمصانع مرة واحدة وسيتم التنسيق مع المؤسسة بتحديث آلية الدعم المقدمة من قبل المؤسسة بما يضمن دعم المصانع غير المتعثرة والتي تحقق المعايير بشكل دوري وليس مرة واحدة.</p>	<p>ورد في السياسة التونسية البرنامج الدوري لتحديث الصناعة للشركات الغير متعثرة حيث يمكن للصناعي الاستفادة من البرنامج دورياً.</p>	
<p>- سيتم إدراج بند يتعلق بإعداد آلية للقيام بالاستشعار التكنولوجي لمتابعة آخر المستجدات المتعلقة بتكنولوجيا الصناعة واعداد السياسات وبرامج التوعية بناء عليها في السياسة القادمة.</p>	<p>- ورد في السياسة التونسية وضع برنامج الاعلام المهني و الاستشعار التكنولوجي Evolution Watch Technological</p>	